

## نصوص عامة

**ظهير شريف رقم 1.11.03 صادر في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011)  
بتتنفيذ القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك**

لله الحمد لله وحده،

التابع الشريفي - بداخله :

(محمد بن الحسن بن محمد بن يوسف الله وليه)

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا، أسماء الله وأعز أمره أننا :

بناء على الدستور ولاسيما الفصلين 26 و 58 منه،

أصدرنا أمرنا الشريف بما يلي :

ينفذ وينشر بالجريدة الرسمية، عقب ظهيرنا الشريف هذا، القانون رقم 31.08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، كما وافق عليه مجلس النواب ومجلس المستشارين.

وحرر بالرباط في 14 من ربيع الأول 1432 (18 فبراير 2011).

وقعه بالعاطف :

الوزير الأول ،

الإمضاء : عباس الفاسي.

\*

\* \*

## المادة 2

يحدد هذا القانون العلاقات بين المستهلك والمورد.

يقصد بالمستهلك كل شخص طبيعي أو معنوي يقتني أو يستعمل لتبليغ حاجياته غير المهنية منتجات أو سلعاً أو خدمات معدة لاستعماله الشخصي أو العائلي ؟

يقصد بالمورد كل شخص طبيعي أو معنوي يتصرف في إطار نشاط مهني أو تجاري.

ويتقييد الأشخاص الخاضعون للقانون الخاص، المفوض لهم تسخير مرفق عام، بالالتزامات التي يفرضها هذا القانون على المورد.

ويتقييد الأشخاص المعنويون الخاضعون للقانون العام بالالتزامات المفروضة على المورد مع مراعاة القواعد والمبادئ التي تنظم نشاط المرفق العام الذي يسيرونه.

## القسم الثاني

## إعلام المستهلك

## الباب الأول

## الالتزام العام بالإعلام

## المادة 3

يجب على كل مورد أن يمكن المستهلك بأى وسيلة ملائمة من معرفة المميزات الأساسية المنتوج أو السلعة أو الخدمة وكذا مصدر المنتوج أو السلعة وتاريخ الصلاحية إن اقتضى الحال، وأن يقدم إليه المعلومات التي من شأنها مساعدته على القيام باختيار معقول باعتبار حاجياته وإمكانياته.

ولهذه الغاية، يجب على كل مورد أن يعلم المستهلك بوجه خاص عن طريق وضع العلامة أو العنونة أو الإعلان أو بأى طريقة مناسبة أخرى بأسعار المنتوجات والسلع وتعريفات الخدمات وطريقة الاستخدام أو دليل الاستعمال ومدة الضمان وشروطه والشروط الخاصة بالبيع أو تقديم الخدمة، وعند الاقتضاء، القيود المحتملة للمسؤولية التعاقدية. تحدد إجراءات الإعلام بنص تنظيمي.

## المادة 4

يجب على المورد كذلك أن يسلم فاتورة أو مخالصة أو تذكرة صندوق أو أي وثيقة أخرى تقوم مقامها إلى كل مستهلك قام بعملية شراء وذلك وفقاً للمقتضيات الجبائية الجاري بها العمل.

تحدد بنص تنظيمي البيانات التي يجب أن تتضمنها الفواتير والمخالصات والتذاكر والوثائق المشار إليها أعلاه.

## قانون رقم 31.08

## يقضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك

## رساجة

يعتبر هذا القانون إطاراً مكملاً للمنظومة القانونية في مجال حماية المستهلك ومن خلاله يتم تعزيز حقوقه الأساسية ولاسيما منها :

- الحق في الإعلام :

- الحق في حماية حقوقه الاقتصادية :

- الحق في التمثيلية :

- الحق في التراجع :

- الحق في الاختيار :

- الحق في الإصناف إليه.

## القسم الأول

## نطاق التطبيق

## المادة الأولى

يهدف هذا القانون إلى تحقيق ما يلي :

- إعلام المستهلك إعلاماً ملائماً وواضحاً بالمنتجات أو السلع أو الخدمات التي يقتنيها أو يستعملها؛

- ضمان حماية المستهلك فيما يتعلق بالشروط الواردة في عقود الاستهلاك ولاسيما الشروط الت Tessive و الشروط المتعلقة بالخدمات المالية والقروض الاستهلاكية والقروض العقارية وكذا الشروط المتعلقة بالإشهار والبيع عن بعد والبيع خارج المحلات التجارية؛

- تحديد الضمانات القانونية والتعاقدية لعيوب الشيء المبيع والخدمة بعد البيع وتحديد الشروط والإجراءات المتعلقة بالتعويض عن الضرر أو الأذى الذي قد يلحق بالمستهلك؛

- تمثيل مصالح المستهلك والدفاع عنها من خلال جمعيات حماية المستهلك التي تعمل طبقاً لأحكام هذا القانون.

غير أنه، تظل مطبقة جميع أحكام النصوص التشريعية المتعلقة بنفس الموضوع والتي تكون أكثر فائدة للمستهلك.

**المادة 11**

يجب على المورد أن يسلم لكل شخص ذي مصلحة يقدم طلباً بذلك نظيراً من الاتفاques التي يقترحها بصفة اعتيادية.

**باب الثاني****الإعلام بتجدد التسليم****المادة 12**

في كل عقد يكون موضوعه بيع منتجات أو سلع أو تقديم خدمات إلى المستهلك، إذا تجاوز الثمن أو التعريفة المتفق عليها الحد المقرر بنص تنظيمي وكان تسليم المنتجات أو السلع أو تقديم الخدمات غير فوري، يجب على المورد أن يحدد كتابة في العقد أو الفاتورة أو تذكرة الصندوق أو المخالصة أو أي وثيقة أخرى تسليم للمستهلك الأجل الذي يتعهد فيه بتسلیم المنتجات أو السلع أو تقديم الخدمات.

**المادة 13**

إذا تم تجاوز الأجل المنصوص عليه في المادة 12 بسبعة أيام ولم يعز التأخير إلى قوة قاهرة، جاز للمستهلك، دون اللجوء إلى القضاء، أن يفسخ الالتزام الذي يربطه بالمورد فيما يتعلق بالسلعة غير المسلمة أو الخدمة غير المقدمة بأية وسيلة تثبت التوصل، وذلك بالرغم من جميع الأحكام التعاقدية المخالفة ودون المساس بأحكام الفصلين 259 و 260 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

يمارس المستهلك الحق المذكور داخل أجل أقصاه خمسة أيام بعد انتصارم أجل السبعة أيام المنصوص عليه في الفقرة الأولى أعلاه. يعتبر الالتزام المذكور مفسوخاً بمجرد توصل المورد بالإشعار الموجه إليه، على ألا يكون تسليم السلعة أو تقديم الخدمة قد تم في المدة الفاصلة بين توجيه المستهلك للإشعار المذكور وتسلمه من لدن المورد.

**المادة 14**

في حالة فسخ الالتزام وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 13، يجب على المورد أن يرد المبالغ المسبقة من لدن المستهلك داخل أجل لا يتجاوز سبعة أيام ابتداء من تاريخ تسلم الإشعار المذكور. وتستحق بقوة القانون فائدة بالسعر القانوني الجاري بها العمل على المبلغ المذكور ابتداء من اليوم الثامن لصالح المستهلك، وذلك دون المساس بحق هذا الأخير في المطالبة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به.

**المادة 5**

يجب أن يشمل البيان المتعلق بالسعر أو التعريفة التي يكن الإعلام بهما إجبارياً تطبيقاً للمادة 3 الثمن أو التعريفة الإجمالية التي يتبعها على المستهلك دفعها بما في ذلك الضريبة على القيمة المضافة وجميع الرسوم الأخرى وكذا التكلفة الإضافية لجميع الخدمات التي يلزم المستهلك بإنفاقها.

**المادة 6**

يجب أن يصاحب كل منتوج أو سلعة معروضة للبيع لصيغة يحدده مضمونها وشكلها بنص تنظيمي.

**المادة 7**

فيما يخص عقود الاشتراك محددة المدة، يجب على المورد أن يذكر المستهلك كتابة بأية وسيلة تثبت التوصل :

1- في حالة عدم التجديد الضمني للعقد، بانتهاء العقد شهراً على الأقل قبل الأجل المحدد لانقضاء مديته :

2- أو في حالة التجديد الضمني للعقد، بالأجل الذي يجوز للمستهلك خلاله أن يمارس حقه في عدم تجديده شهراً على الأقل قبل بداية الأجل المذكور.

في حالة وجود شرط التجديد الضمني، وعند عدم ذكر المستهلك بهذه المعلومة وفقاً لأحكام البند 2 من الفقرة الأولى أعلاه، يمكن له أن ينهي العقد في أي وقت وحين ابتداء من تاريخ التجديد دون تبرير ذلك أو بدفع غرامات.

**المادة 8**

يتبع على المورد، إذا كان من الواجب إبرام عقد بصفة كلية أو جزئية كتابة، أن يحرره في العدد اللازم من النظائر وأن يسلم إحداها على الأقل إلى المستهلك.

**المادة 9**

فيما يتعلق بالعقود التي يحرر جميع أو بعض شروطها المقترنة على المستهلك كتابة، يجب تقديم هذه الشروط وتحريرها بصورة واضحة ومفهومة. وفي حالة الشك حول مدلول أحد الشروط، يرجح التأويل الأكثر فائدة بالنسبة إلى المستهلك.

**المادة 10**

يلتزم المورد بإخبار المستهلك بالمدة التي تكون خلالها قطع الغيار والقطع اللازمة لاستخدام المنتجات أو السلع متوفرة في السوق وذلك قبل إبرام العقد.

- 2- احتفاظ المورد بالحق في أن يغير من جانب واحد خصائص المتوج أو السلعة المزمع تسليمها أو الخدمة المزمع تقديمها ؛ غير أنه، يمكن التنصيص على أنه يجوز للمورد إدخال تغييرات مرتبطة بالتطور التقني شريطة لا تترتب عليها زيادة في الأسعار أو مساس بالجودة وأن يحفظ هذا الشرط للمستهلك إمكانية بيان الخصائص التي يتوقف عليها التزامه ؛
- 3- إعفاء المورد من المسؤولية القانونية أو الحد منها في حالة وفاة المستهلك أو إصابته بأضرار جسمانية نتيجة تصرف أو إغفال من المورد ؛
- 4- إلغاء حقوق المستهلك القانونية أو الحد منها بشكل غير ملائم إزاء المورد أو طرف آخر في حالة عدم التنفيذ الكلي أو الجزئي أو التنفيذ المعيب من لدن المورد لأي من الالتزامات التعاقدية، بما في ذلك إمكانية مقاومة دين للمورد على المستهلك بدين قد يستحقة هذا الأخير على المورد ؛
- 5- التنصيص على الالتزام النهائي للمستهلك في حين أن تنفيذ التزام المورد خاضع لشرط يكون تحقيقه رهينا بإرادته وحده ؛
- 6- فرض تعويض مبالغ فيه أو الجمع بين عدة تعويضات أو جراءات عند عدم وفاء المستهلك بالتزاماته ؛
- 7- تخويف المورد الحق في أن يقرر فسخ العقد إذا لم تمنع نفس الإمكانية للمستهلك، والسماح للمورد بالاحتفاظ بالبالغ المدفوعة برسم خدمات لم ينجزها بعد عندما يقوم المورد نفسه بفسخ العقد؛
- 8- الإذن للمورد في إنهاء العقد غير محدد المدة دون إعلام سابق داخل أجل معقول، ما عدا في حالة وجود سبب خطير ؛
- 9- تمديد العقد محدد المدة بصفة تلقائية في حالة عدم اعتراض المستهلك، عندما يحدد أجل يبعد كثيراً عن انتهاء مدة العقد باعتباره آخر أجل ليعبر المستهلك عن رغبته في عدم التمديد ؛
- 10- التكيد على قبول المستهلك بصورة لا رجعة فيها لشروط لم تتع له بالفعل فرصة الاطلاع عليها قبل إبرام العقد ؛
- 11- الإذن للمورد في أن يغير من جانب واحد بنود العقد دون سبب مقبول ومنصوص عليه في العقد دون إخبار المستهلك بذلك ؛

### القسم الثالث

#### حماية المستهلك من الشروط التعسفية

##### المادة 15

يعتبر شرطاً تعسفياً في العقود المبرمة بين المورد والمستهلك كل شرط يكون الغرض منه أو يترتب عليه اختلال كبير بين حقوق وواجبات طرفي العقد على حساب المستهلك.

دون المساس بمقتضيات الفصول 39 إلى 56 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، تطبق الأحكام المذكورة فيما كان شكل أو وسيلة إبرام العقد. وتطبق كذلك بوجه خاص على سندات الطلب والفاتورات وأذون الضمان والقوائم أو أذون التسلیم والأوراق أو التذاكر والتي تتضمن شروطاً متفاوضاً في شأنها بحرية أو غير متفاوض في شأنها أو إحالات إلى شروط عامة محددة مسبقاً.

##### المادة 16

دون الإخلال بقواعد التأويل المنصوص عليها في الفصول من 461 إلى 473 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، يقر الطابع التعسفي لشرط من الشروط بالرجوع وقت إبرام العقد إلى جميع الظروف المحيطة بإبرامه وإلى جميع الشروط الأخرى الواردة في العقد. ويقرر كذلك بالنظر إلى الشروط الواردة في عقد آخر عندما يكون إبرام أو تنفيذ العقود المذكورتين مرتبطين بعضهما ببعض من الوجهة القانونية.

##### المادة 17

لا يشمل تقدير الطابع التعسفي لشرط من الشروط، حسب مدلول المادة 16، تحديد محل الأساسي من العقد ولا ملاعنة السعر للسلعة المبيعة أو الأجرة للخدمة المقدمة ما دامت الشروط محررة بصورة واضحة ومفهومة.

##### المادة 18

مع مراعاة تطبيق النصوص التشريعية الخاصة أو تقدير المحاكم أو هما معاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، تعتبر الشروط تعسفية إذا كانت تتوفر فيها شروط المادة 15، ويكون الغرض منها أو يترتب عليها ما يلي :

1- إلغاء أو انتقاص حق المستهلك في الاستفادة من التعويض في حالة إخلال المورد بأحد التزاماته ؛

<p><b>القسم الرابع</b></p> <p><b>المعارض التجارية</b></p> <p><b>الباب الأول</b></p> <p><b>الإشهار</b></p> <p>المادة 21</p> <p>دون المساس بمقتضيات المادتين 2 و 67 من القانون رقم 77.03 المتعلقة بالاتصال السمعي البصري، يمنع كل إشهار يتضمن، بأي شكل من الأشكال، إدعاء أو بيان أو عرض كاذب.</p> <p>كما يمنع كل إشهار من شأنه أن يوقع في الغلط بأي وجه من الوجه، إذا كان ذلك يتعلق بواحد أو أكثر من العناصر التالية : حقيقة وجود السلع أو المنتوجات أو الخدمات محل الإشهار وطبيعتها وتركيبتها ومميزاتها الأساسية ومحتوها من العناصر الفيدة ونوعها ونشأها وكيفيتها وطريقة وتاريخ صنعها وخصائصها وسعرها أو تعريفتها وشروط بيعها وكذا شروط أو نتائج استخدامها وأسباب أو أساليب البيع أو تقديم الخدمات ونطاق التزامات المعلن وهوية الصناع والباعة والمنعشين ومقدمي الخدمات أو صفتهم أو مؤهلاتهم.</p> <p>المادة 22</p> <p>يعتبر إشهارا مقارنا، كل إشهار يقارن بين خصائص أو أسعار أو تعريفات السلع أو المنتوجات أو الخدمات إما بالإشارة إلى علامة الصناع أو التجارة أو الخدمة الخاصة بالغير أو تجسيدها وإما بالإشارة إلى العنوان التجاري أو تسمية الشركة أو الإسم التجاري أو الشعار الخاص بالغير أو تجسيده ذلك.</p> <p>لا يرخص به إلا إذا كان نزيها وصادقا وألا يكون من شأنه إيقاع المستهلك في الغلط.</p> <p>يجب أن يكون الإشهار المقارن حول الخصائص، متعلقا بالخصوص الأساسية والهامة والمفيدة والتي يمكن التتحقق منها، للسلع والخدمات من نفس الطبيعة والمتوفرة في السوق.</p> <p>يجب أن يكون كل إشهار مقارن حول الأسعار أو التعريفات متعلقا بالمنتوجات أو السلع أو الخدمات المماثلة والمماثلة وفق نفس الشروط وأن يشير إلى المدة التي يحتفظ خلالها بالأسعار أو التعريفات المحددة من لدن المعلن باعتبارها خاصة به.</p>	<p>12 - التنصيص على أن سعر أو تعريفة المنتوجات والسلع والخدمات يحدد وقت التسليم أو عند بداية تنفيذ الخدمة، أو تحويل المورد حق الزيادة في أسعارها أو تعريفتها دون أن يكون للمستهلك، في كلتي الحالتين، حق مماثل يمكنه من فسخ العقد عندما يكون السعر أو التعريفة النهائية مرتفعة جدا مقارنة مع السعر أو التعريفة المتفق عليهما وقت إبرام العقد :</p> <p>13 - تحويل المورد وحده الحق في تحديد ما إذا كان المنتوج أو السلعة المسلمة أو الخدمة المقدمة مطابقة لما هو منصوص عليه في العقد أو في تأويل أي شرط من شروط العقد :</p> <p>14 - تقييد التزام المورد بالوفاء بالالتزامات التي تعهد بها وكلاؤه أو تقييد التزاماته باحترام إجراء خاص :</p> <p>15 - إلزام المستهلك بالوفاء بالتزاماته ولو لم يف المورد بالتزاماته :</p> <p>16 - التنصيص على إمكانية تفويت العقد لمورد آخر إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى تقليل الضمانات بالنسبة إلى المستهلك دون موافقة منه :</p> <p>17 - إلغاء أو عرقلة حق المستهلك في إقامة دعوى قضائية أو اللجوء إلى طرق الطعن؛ وذلك بالحد بوجه غير قانوني من وسائل الإثبات المتوفرة لديه أو إلزامه ببعض الإثبات الذي يقع عادة على طرف آخر في العقد، طبقا للقانون المعمول به.</p> <p>في حالة وقوع نزاع حول عقد يتضمن شرطا تعسفيا، يجب على المورد الإدلاء بما يثبت الطابع غير التعسفي للشرط موضوع النزاع.</p> <p>المادة 19</p> <p>يعتبر باطل ولاغيا الشرط التعسفي الوارد في العقد المبرم بين المورد والمستهلك.</p> <p>تطبق باقي مقتضيات العقد الأخرى إذا أمكن أن يبقى العقد قائما بدون الشرط التعسفي المذكور.</p> <p>المادة 20</p> <p>تعتبر أحكام هذا القسم من النظام العام.</p>
---	---

**المادة 26**

تطبق أحكام هذا الباب على كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطاً عن بعد أو يقترح بواسطة إلكترونية توريد منتج أو سلعة أو تقديم خدمة للمستهلك، كما تطبق هذه المقتضيات على كل عقد ينتجه عن هذه العملية بين مستهلك وورد بواسطة تقنية للاتصال عن بعد.

يعتبر المورد مسؤولاً بقوة القانون تجاه المستهلك على حسن تنفيذ الالتزامات الناتجة عن العقد البرم عن بعد، سواء كان تنفيذ الالتزامات المذكورة على عاتق المورد الذي أبرم العقد أو مقدمين آخرين للخدمات دون الإخلال بحق المستهلك في الرجوع عليهم.

غير أنه، يمكن إعفاء المورد من المسئولية كلها أو جزء منها إذا ثبت أن عدم تنفيذ العقد أو سوء تنفيذه راجع إلى المستهلك أو إلى فعل غير متوقع للغير لا يمكن تجاوزه أو إلى حالة القوة القاهرة.

**المادة 27**

يكون عقد البيع عن بعد بوسيلة إلكترونية صحيحاً إذا أبرم طبقاً للشروط المنصوص عليها في القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية والتشريعات المعمول بها في هذا المجال وكذا الشروط الواردة في هذا القانون.

**المادة 28**

لا تطبق أحكام هذا الباب على العقود البرمية في الحالات التالية :

- بواسطة موزعين آليين أو محلات تجارية مجهرة بالآلات ؛
- مع المتعهدين في مجال الاتصالات لأجل استخدام مخادع هاتفية عمومية ؛

- لأجل بناء وبيع العقارات أو متعلقة بحقوق أخرى خاصة بالعقارات ماعدا الإيجار ؛

- أثناء بيع بالمزاد العلني.

**المادة 29**

دون الإخلال بالمعلومات المنصوص عليها في المادتين 3 و 5 أو في أي نص تشريعي أو تنظيمي آخر جاري به العمل، يجب أن يتضمن العرض المتعلق بعقد البيع عن بعد المعلومات التالية :

- 1- التعريف بالميزات الأساسية للمنتج أو السلعة أو الخدمة محل العرض ؛

**المادة 23**

يجب أن يشير كل إشهار كييفما كان شكله، يمكن استقباله عبر خدمة للاتصالات موجهة للعموم إلى طبيعته الإشهارية بطريقة واضحة لا تتحمل أي لبس، لا سيما العروض الدعائية كالبيوع بالتخفيض أو الهدايا أو المكافآت وكذا المسابقات الإشهارية من أجل الربح عند تلقيها من طرف المستهلك. كما يجب أن يحدد بوضوح المورد الذي أنجز لصالحه الإشهار.

**المادة 24**

- يجب على المورد عند القيام بكل إشهار عن طريق البريد الإلكتروني :
- تقديم معلومات واضحة ومفهومة حول حق التعرض في المستقبل على تلقي الإشهرات ؛
- تحديد وسيلة ملائمة لممارسة الحق المذكور بفعالية عن طريق البريد الإلكتروني ووضعها رهن تصرف المستهلك ؛

بمنع عند إرسال كل إشهار عن طريق البريد الإلكتروني :

- استعمال العنوان الإلكتروني للغير أو هويته ؛
- تزييف أو إخفاء كل معلومة تمكن من تحديد مصدر الرسالة الموجهة عن طريق البريد الإلكتروني أو مسار إرسالها.

تطبق أحكام هذه المادة كييفما كانت التقنية المستعملة للاتصال عن بعد.

**الباب الثاني****العقود البرمية عن بعد****المادة 25**

يقصد ب :

- 1- «تقنية الاتصال عن بعد» : كل وسيلة تستعمل لإبرام العقد بين المورد والمستهلك بدون حضورهما شخصياً وفي آن واحد.
- 2- «متعهد تقنية الاتصال» : كل شخص طبيعي أو معنوي، تابع للقطاع العام أو الخاص يرتكز نشاطه المهني على وضع تقنية أو عدة تقنيات للاتصال عن بعد تحت تصرف المورد.
- 3- «تاجر سيبيري» : كل شخص طبيعي أو معنوي يتصرف في إطار نشاط مهني أو تجاري باستعمال شبكة الأنترنت.

لورد السلعة أو مقدم الخدمة أو على أي دعامة اتصال تتضمن عرضاً للمورد، كما يجب أن تكون هذه الشروط موضوع قبول صريح من طرف المستهلك وذلك قبل تكيد قبول العرض.

### المادة 31

دون الإخلال بمقتضيات المادة 29، يجب على المورد، إذا تعلق الأمر ببيع عن بعد باستعمال الهاتف أو أي تقنية أخرى للاتصال عن بعد، أن يشير صراحة في بداية المحادثة مع المستهلك إلى هويته والغرض التجاري من الاتصال.

### المادة 32

يجب أن يتلقى المستهلك كتابة أو بأي وسيلة دائمة أخرى موضوعة رهن تصرفه، في الوقت المناسب وعلى أبعد تقدير عند التسلیم :

1 - تكيداً للمعلومات المشار إليها في المواد 3 و 5 و 29 ما لم يف المورد بهذا الالتزام قبل إبرام العقد :

2 - عنوان المورد حيث يمكن للمستهلك تقديم شكایاته :

3 - معلومات حول شروط وكيفيات ممارسة حق التراجع المنصوص عليه في المادة 36 :

4 - المعلومات المتعلقة بالخدمة بعد البيع وبالضمانات التجارية :

5 - شروط فسخ العقد إذا كان غير محدد المدة أو كانت مدتها تفوق سنة.

لا يمكن أن تكون أرقام الهواتف المخصصة لاستقبال اتصالات المستهلكقصد تتبع حسن تنفيذ العقد المبرم مع المورد أو بهدف دراسة شكایة، خاضعة لرسوم إضافية. يشار إلى هذه الأرقام في العقد وكذا في المراسلات.

يجب تمكين المستهلك من تتبع تنفيذ طلبيته وممارسة حقه في التراجع أو الاستفادة من الضمان بكل وسيلة اتصال وذلك دون تحمل مصاريف إضافية.

لا تطبق أحكام هذه المادة على الخدمات المقدمة دفعية واحدة بواسطة تقنية للاتصال عن بعد موضوع الفاتورات المعدة من لدن متعهد هذه التقنية، باستثناء ما ورد في البند 2 أعلاه.

### المادة 33

يمنع توريد المنتوجات والسلع، أو تقديم الخدمات إلى المستهلك دون طلبية مسبقة منه، إذا تضمن هذا التوريد طلباً بالأداء. ولا يعتبر سكوت المستهلك بمثابة قبول.

لا يتحمل المستهلك أي مقابل في حال توريد دون طلب منه.

2 - إسم المورد وتسجيله التجاري والمعطيات الهاتفية التي تمكن من التواصل الفعلي معه وبريديه الإلكتروني وعنوانه وإذا تعلق الأمر بشخص معنوي فمقره الاجتماعي وإذا تعلق الأمر بغير المورد فعنوان المؤسسة المسئولة عن العرض :

بالنسبة للتاجر السiberاني : - إذا كان خاضعاً لشكليات القيد في السجل التجاري، فرقم تسجيله وأسماء الشركة :

- إذا كان خاضعاً للضريبة على القيمة المضافة، فرقم تعريفه الضريبي :

- إذا كان نشاطه خاضعاً لنظام الترخيص، فرقم الرخصة وتاريخها والسلطة التي سلمتها :

- إذا كان منتمياً لهيئة منظمة، فمرجع القواعد المهنية المطبقة وصفتها المهنية والبلد الذي حصل فيه على هذه الصفة وكذا إسم الهيئة أو التنظيم المهني المسجل فيه.

3 - أجل التسلیم ومصاريفه إن اقتضى الحال :

4 - وجود حق التراجع المنصوص عليه في المادة 36، ماعدا في الحالات التي تستثنى فيها أحكام هذا الباب ممارسة الحق المذكور :

5 - كيفية الأداء أو التسلیم أو التنفيذ :

6 - مدة صلاحية العرض وثمنه أو تعريفه :

7 - تكلفة استعمال تقنية الاتصال عن بعد:

8 - المدة الدنيا للعقد المقترن، إن اقتضى الحال، عندما يتعلق الأمر بتزويد مستمر أو دوري لمنتج أو سلعة أو خدمة.

تبلغ المعلومات المذكورة، التي يجب أن يتجلّى طابعها التجاري دون التباس، إلى المستهلك بصورة واضحة ومفهومة عن طريق كل وسيلة ملائمة للتقنية المستخدمة للاتصال عن بعد.

دون الإخلال بمقتضيات القانون رقم 53.05 المتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعطيات القانونية، يجب على المورد أن يذكر المستهلك قبل إبرام العقد بمختلف اختياراته، وأن يمكنه من تأكيد طلبيته أو تعديلها حسب إرادته.

### المادة 30

يجب على المورد أن يمكن المستهلك من الولوج بسهولة والاطلاع على الشروط التعاقدية المطبقة على توريد المنتوجات والسلع أو على تقديم الخدمات عن بعد، وذلك على صفحة الاستقبال في الموقع الإلكتروني

- 2- التزويد بالنتائج أو السلع أو الخدمات التي يكون ثمنها أو تعرifتها رهينا بتقلبات أسعار السوق المالية ؛
- 3- التزويد بالسلع المصنوعة حسب مواصفات المستهلك أو المعدة له خصيصاً أو التي لا يمكن بحكم طبيعتها إعادة إرسالها أو تكون معرضة للفساد أو سريعة التلف ؛
- 4- التزويد بتسجيلات سمعية أو بصرية أو برامج معلوماتية عندما يطلع عليها المستهلك ؛
- 5- التزويد بالجرائم أو الدوريات أو المجالات.

## المادة 39

لا يمكن أن يتجاوز تنفيذ الطلبة أجالاً أقصاه ثلاثة أيام يوماً ابتداء من اليوم الذي أكد فيه المورد تسلم طلبية المستهلك ما لم يتلق الطرفان على خلاف ذلك.

## المادة 40

في حالة عدم تنفيذ المورد للعقد بسبب عدم توفر المنتج أو السلعة أو الخدمة المطلوبة، يجب أن يبلغ ذلك إلى المستهلك وعند الاقتضاء، أن ترد إليه المبالغ التي دفعها على الفور وعلى أبعد تقدير خلال الخمسة عشر يوماً المولالية لأداء المبالغ المذكورة، وبعد انتهاء الأجل المذكور، تترتب على المبالغ المذكورة فوائد بالسعر القانوني.

## المادة 41

يمكن للمورد أن يوفر منتوجاً أو سلعة أو خدمة تكون لها نفس الجودة ونفس الثمن إذا كانت هذه الإمكانيّة معلنة عندها قبل إبرام العقد أو منصوص عليها في العقد بصورة واضحة ومفهومة. وفي هذه الحالة، يتحمل المورد مصاريف الإرجاع المترتبة عن ممارسة حق التراجع، ويجب أن يخبر المستهلك بذلك.

## المادة 42

لا تطبق أحكام المواد 29 و32 و36 و37 على العقود التي يكون محلها :

1- تزويد المستهلك بسلع الاستهلاك العادي في محل سكانه أو عمله من لدن موزعين يقومون بجولات متواترة ومنتظمة ؛

2- تقديم خدمات الإيواء أو النقل أو الطعام أو الترفية التي يجب أن تقدم في تاريخ معين أو بشكل دوري محدد.

تطبق أحكام المادتين 29 و32 على العقود المبرمة بطريقة إلكترونية عندما يكون موضوعها تقييم الخدمات المشار إليها في البند 2 أعلاه.

## المادة 34

في حالة حدوث نزاع بين المورد والمستهلك، يقع عبء الإثبات على المورد خاصة فيما يتعلق بالتقديم المسبق للمعلومات المنصوص عليها في المادة 29 وتاكيدتها واحترام الآجال وكذا قبول المستهلك.

يعتبر كل اتفاق مخالف باطلًا وعديم الأثر.

## المادة 35

تخضع عمليات الأداء المتعلقة بالعقود المبرمة عن بعد، للتشريعات الجاري بها العمل.

يضمن المورد للمستهلك سلامة وسائل الأداء التي يقترحها.

## المادة 36

للمستهلك أجل :

- سبعة أيام كاملة لمارسة حقه في التراجع ؛

- ثلاثة أيام لمارسة حقه في التراجع في حالة ما لم يف المورد بالتزامه بالتأكيد الكتابي للمعلومات المنصوص عليها في المادتين 29 و 32.

وذلك دون الحاجة إلى تبرير ذلك أو دفع غرامة باستثناء مصاريف الإرجاع إن اقتضى الحال ذلك.

تسري الأجال المشار إليها في الفقرة السابقة ابتداء من تاريخ تسلم السلعة أو قبول العرض فيما يتعلق ب تقديم الخدمات.

تطبق أحكام هذه المادة مع مراعاة أحكام المادتين 38 و42.

## المادة 37

عند ممارسة حق التراجع، يجب على المورد أن يرد إلى المستهلك المبلغ المدفوع كاملاً على الفور وعلى أبعد تقدير داخل الخمسة عشر يوماً المولالية للتاريخ الذي تمت فيه ممارسة الحق المذكور. وبعد انصمام الأجل المذكور، تترتب، بقوة القانون، على المبلغ المستحق فوائد بالسعر القانوني المعمول به.

## المادة 38

لا يمكن أن يمارس حق التراجع، إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك، في العقود المتعلقة بما يلي :

1- الخدمات التي شرع في تنفيذها بموافقة المستهلك قبل انتهاء أجل السبعة أيام كاملة ؛

يجب أن يوقع المستهلك بخط يده جميع نظائر العقد ويؤرخها.

تحدد بنص تنظيمي البيانات التي يجب أن تتضمنها الاستماراة المشار إليها في الفقرة الأولى.

المادة 48

يجب أن يتضمن العقد تحت طائلة البطلان ما يلي :

أ) اسم المورد والبائع خارج محلات التجارية أو تسميتها التجارية :

ب) عنوان المورد :

ج) عنوان مكان إبرام العقد :

د) التحديد الدقيق لطبيعة المنتوجات أو السلع أو الخدمات ومميزاتها :

هـ) شروط تنفيذ العقد ولاسيما كيفيات وأجل تسليم السلع

أو المنتوجات أو تقديم الخدمات والسعر الإجمالي الواجب أداؤه :

و) كيفيات الأداء :

ز) إمكانية التراجع المنصوص عليها في المادة 49 بعده وكذا شروط ممارسة هذه الإمكانية والنص الكامل للمواد من 47 إلى 50 من هذا القانون بشكل بارز.

لا يجوز أن يتضمن العقد المذكور أي شرط يتعلق بإسناد الاختصاص.

المادة 49

استثناء من أحكام الفصل 604 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، يجوز للمستهلك التراجع داخل أجل أقصاه سبعة أيام ابتداء من تاريخ الطلبية أو الالتزام بالشراء، عن طريق إرسال الاستماراة القابلة للقطعان من العقد بواسطة آية وسيلة ثبت التوصل.

يعتبر كل شرط من شروط العقد يتخلل المستهلك بموجبه عن حقه في التراجع باطلًا وعديم الأثر.

لا تطبق أحكام هذه المادة على العقود المبرمة وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 51.

المادة 50

لا يجوز لأي كان، قبل انتصار أجل التراجع المنصوص عليه في المادة 49، أن يطالب المستهلك أو يحصل منه، بصفة مباشرة أو غير مباشرة بأي وجه من الوجوه أو بأي شكل من الأشكال، على أي مقابل أو أي التزام أو تقديم أي خدمة كيما كانت طبيعتها.

المادة 43

بالرغم من أي تشريع مخالف، يتحمل المورد وحده المسئولية في حالة وقوع نزاع فيما يتعلق بالملكية الفكرية.

المادة 44

تعتبر أحكام هذا الباب من النظام العام.

### الباب الثالث

#### البيع خارج محلات التجارية

المادة 45

يخضع لأحكام هذا الباب كل من يمارس أو يعمل على ممارسة البيع خارج محلات التجارية في موطن شخص طبيعي أو في محل إقامته أو في مقر عمله، ولو بطلب منه، لأجل أن يقترح عليه شراء منتجات أو سلع أو بيعها أو إيجارها أو إيجارها المفضي إلى البيع أو إيجارها مع خيار الشراء أو تقديم خدمات.

ويخضع كذلك لأحكام هذا الباب البيع خارج محلات التجارية في الأماكن غير المعدة لتسويق المنتوج أو السلعة أو الخدمة المقترحة ولاسيما تنظيم اجتماعات أو رحلات من قبل المورد أو لفائدة قصد إنجاز العمليات المحددة في الفقرة الأولى.

المادة 46

لا تخضع لأحكام هذا الباب :

- الأنشطة التي يكون فيها البيع خارج محلات التجارية منظما بنص تشريعي خاص :

- البيع بالمنازل لمنتجات الاستهلاك العادي الذي يقوم به المورد أو مأموريه خلال جولات متواترة أو دورية داخل المجموعة العمرانية التي توجد بها مؤسساتهم أو بجوارها :

- بيع المنتوجات المتائية بصفة حصرية من صنع أو إنتاج شخصي للمورد خارج المحل التجاري أو لعائلته وكذا تقديم الخدمات المرتبطة بمثل هذا البيع والمنجزة على الفور من لدنهم.

المادة 47

يجب أن يبرم في شأن عمليات البيع خارج محلات التجارية المشار إليها في المادة 45 أعلاه عقد مكتوب يسلم نظير منه إلى المستهلك وقت إبرام العقد المذكور والذي يجب أن يتضمن استماراة قابلة للقطعان يكون الغرض منها تسهيل ممارسة حق التراجع وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 49.

## المادة 55

تجب الإشارة في كل إشهار يتعلق بإحدى عمليات التخفيض إلى تاريخ بداية العملية ومدتها وطبيعة السلع أو المنتجات التي تشملها، إذا كانت لا تهم جميع سلع أو منتجات المورد.

يمنع أن تستعمل في كل إشهار أو شعار أو تسمية شركة أو إسم تجاري لفظة "تخفيض" أو مثيلاتها في لغات أخرى ومشتقاتها للدلالة على أي نشاط أو تسمية شركة أو إسم تجاري أو شعار أو صفة لا تتعلق بعمليات التخفيض، كما هي محددة في المادة 53.

## الباب الخامس

## البيع أو الفحمة مع مكافأة

## المادة 56

يمنع القيام ببيع منتجات أو سلع أو عرضها للبيع أو تقديم خدمة أو عرضها على المستهلك إذا كانت تخول الحق في الحصول بالمجان، على الفور أو لأجل، على مكافأة تتكون من منتجات أو سلع أو خدمات، ماعدا إذا كانت مماثلة للمنتوجات أو السلع أو الخدمات محل البيع أو الخدمة.

لا يطبق هذا المقتضى على الأشياء البسيطة أو الخدمات ذات القيمة الزهيدة أو العينات، وتحدد قيمة الأشياء أو الخدمات أو العينات المذكورة بـنحو تنظيمي.

لا تعتبر مكافأة حسب مدلول الفقرة الأولى :

أ) التوضيب المعاد للمنتوجات أو السلع أو الخدمات التي تعتبر ضرورية للاستعمال العادي للمنتوج أو السلعة أو الخدمة محل البيع ؛  
ب) الخدمات المقدمة بعد البيع وتسهيلات الوقف التي يوفرها المورد للمستهلك ؛

ج) الخدمات المقدمة بالمجان إذا لم يبرم عادة في شأنها عقد بعوض ولم تكن ذات قيمة تجارية.

## الباب السادس

## رفض وتعليق البيع أو تقييم الخدمة

## المادة 57

يمنع ما يلي :

- الامتناع عن بيع منتج أو سلعة أو تقديم خدمة إلى المستهلك دون سبب مقبول ؛

لا يجوز تنفيذ الالتزامات أو الأوامر بالأداء إلا بعد انصمام الأجل المنصوص عليه في المادة 49، ويجب أن ترد إلى المستهلك الالتزامات والأوامر المذكورة داخل الخمسة عشر يوماً الموالية لتراجمه.

## المادة 51

يجب على المورد، عند كل بيع خارج المحلات التجارية عن طريق الهاتف أو بآية وسيلة تقنية مماثلة، أن يبين صراحة هويته والطابع التجاري للعملية، ويجب عليه أن يوجه إلى المستهلك تاكيداً للعرض الذي قدمه والذي لا يلزم إلا عند توقيعه.

## المادة 52

تعتبر أحكام هذا الباب من النظام العام.

## الباب الرابع

## البيع بالتخفيض

## المادة 53

يراد بالبيع بالتخفيض، حسب مدلول هذا القانون، البيع المقترب أو المسبوق بإشهار والمعلن عنه باعتباره يهدف إلى التصريف السريع للمنتوجات والسلع المخزونة عن طريق تخفيض السعر.

## المادة 54

لا يجوز أن يتم البيع بالتخفيض إلا إذا كان مقتربنا بإعلان واضح ومقروء للفظة "تخفيض".

يجب على المورد أن يشير في أماكن البيع إلى ما يلي :

- المنتوجات أو السلع التي يشملها التخفيض ؛

- السعر الجديد المطبق والسعر القديم الواجب التشطيب عليه ؛

- مدة التخفيض مع تحديد بدايته ونهايته.

لا يمكن أن يتجاوز السعر القديم الذي تم التشطيب عليه السعر الأدنى المعقول به فعلاً من لدن المورد بالنسبة إلى سلعة أو منتج مماثل بنفس المؤسسة خلال الثلاثين يوماً الأخيرة التي تسبق بداية العمل بالتخفيض.

يجوز للمورد، علاوة على ذلك، أن يبين نسب التخفيض المطبقة على المنتوجات والسلع التي يشملها التخفيض.

يجب أن تكون قسيمة المشاركة في العمليات المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه مستقلة عن كل وصل طلبة أو مخالصه أو تذكرة صندوق أو أي وثيقة أخرى تقوم مقامها.

المادة 61

يجب إخضاع المسابقات الإشهارية التي ينطبق عليها التعريف المنصوص عليه في الفقرة الأولى من المادة 60 لنظام خاص.

يجب على منظمي العمليات الإشهارية لأجل الربع أن يودعوا لدى الإدارة المختصة النظام المذكور ونسخة من الإعلانات أو الوثائق الموجهة إلى الجمهور وتتأكد الإدارة المعنية من صحة وسير العمليات الإشهارية.

المادة 62

يجب ألا يكون من شأن الإعلانات أو الوثائق المقدمة للعملية الإشهارية خلق التباس في ذهن المستهلك مع أي عملية أخرى أو أي وثيقة أو محرر آخر كيما كانت طبيعته.

ويجب أن تحدد هذه الإعلانات أو الوثائق شروط المشاركة في المسابقات الإشهارية من أجل الربح بشكل واضح وأن يكون من السهل الإطلاع عليها من قبل المستهلك، لاسيما إذا كانت هذه المسابقات معلن عنها بطريقة إلكترونية.

تشتمل الإعلانات أو الوثائق المذكورة على جرد مقروء للجوائز المقترحة تبين فيه طبيعة كل جائزة وعدها الدقيق وقيمتها التجارية.

يجب أن يدرج فيها كذلك البيان التالي : "يوجه نظام العملية بالمجان إلى كل شخص طبيعي أو معنوي يطلب ذلك". ويبيّن فيها أيضا العنوان الذي يمكن أن يوجه إليه الطلب المذكور.

يجب أن تقدم الجوائز بحسب ترتيب قيمتها التصاعدي أو التنازلي.

المادة 63

يجب أن تكون الوثائق والإعلانات المقدمة للعملية الإشهارية بما فيها النظام المشار إليه في المادة 61، مطابقة لنموذج يحدد بنص تنظيمي. ويشار فيه إلى الإداره المختصة المذكورة في هذا الباب.

المادة 64

يجب على منظمي العمليات الإشهارية لأجل الربع أن يرفعوا إلى الإداره المختصة تقريرا يتضمن بيان سير العملية ومدى سلامتها وكذا قائمة الأشخاص الفائزين والجوائز الموزعة.

- تعليق بيع منتج أو سلعة على شراء كمية مفروضة أو على شراء منتج أو سلعة أخرى أو تقديم خدمة أخرى في آن واحد :

- تعليق تقديم خدمة على تقديم خدمة أخرى أو على شراء منتج أو سلعة.

## **الباب السابع**

### **البيع أو تقديم الخدمات بشكل هرمي**

المادة 58

يعني ما يلي :

1- البيع بالشكل الهرمي أو بأي طريقة أخرى مماثلة يتعلق خاصة بعرض منتجات أو سلع أو خدمات على المستهلك، مع إغرائه بالحصول على المنتجات أو السلع أو الخدمات المذكورة بالمجان أو بسعر يقل عن قيمتها الحقيقة وبتطبيق البيع على توظيف سendas أو تذاكر للغير أو على جمع اشتراكات أو تقييدات :

2- اقتراح قيام مستهلك بجمع اشتراكات أو تقييد نفسه في قائمة مع إغرائه بالحصول على مكافآت مالية ناتجة عن تزايد هندسي لعدد الأشخاص المشتركين أو المقيدين.

## **الباب الثامن**

### **استقلال الضيف أو الجهل**

المادة 59

يقع باطلاقه بقوة القانون كل التزام نشأ بفعل استغلال ضعف أو جهل المستهلك مع حفظ حقه في استرجاع المبالغ المدفوعة من طرفه وتعويضه عن الأضرار اللاحقة.

## **الباب التاسع**

### **المسابقات الإشهارية لأجل الربح**

المادة 60

تطبيقا لأحكام هذا القانون، يراد بالمسابقات الإشهارية لأجل الربح كل عملية إشهارية يقترحها المورد على الجمهور، تحت أي تسمية كانت، يراد بها بعث الأمل في حصول المستهلك على ربح كيما كانت طريقة سحب القرعة.

## المادة 67

لا يجوز للمورد، أن يقتصر ضمانه التعاقدى على المستهلك دون الإشارة بوضوح إلى الضمان القانوني الذي يتحمله المورد عن العيوب والعيوب الخفية للشيء المبيع والذي يطبق في جميع الأحوال.

## المادة 68

يجب أن يتحمل المورد مصاريف النقل أو الإرسال المترتبة على تنفيذ الضمان التعاقدى.

## الباب الثالث

## الخدمة بعد البيع

## المادة 69

لأجل تطبيق هذا الباب، يراد بالخدمة بعد البيع العقد الذي تحدد فيه جميع الخدمات التي يتلزم بتقديمها مورد سلعة أو منتج سواء أكان ذلك بعوض أم بالمجان ولاسيما تسليم السلعة أو المنتج المبيع بالمنازل وصيانته وتركيبه وتجريبه وإصلاحه.

تحتفل الخدمة بعد البيع عن الضمان القانوني وعند الاقتضاء عن الضمان التعاقدى.

## المادة 70

إذا أبرم في شأن الخدمة بعد البيع عقد مستقل، وجب على المورد أن يبين كتابة وبوضوح حقوق المستهلك، وعند الاقتضاء، الأسعار الواجب أداؤها عن الخدمات المقدمة.

## الباب الرابع

## أحكام متركة بين الضمان التعاقدى والخدمة بعد البيع

## المادة 71

يجب أن يكون الضمان التعاقدى أو الخدمة بعد البيع المقترنين من لدن المورد محل مجرر يتضمن بوضوح حقوق المستهلك المترتبة عن الضمان التعاقدى أو الخدمة بعد البيع المقترنة، ويشير بوضوح إلى حقوق المستهلك المترتبة عن الضمان القانوني.

## القسم الخامس

الضمان القانوني لعيوب الشيء المبيع والضمان التعاقدى  
والخدمة بعد البيع

## الباب الأول

## الضمان القانوني لعيوب الشيء المبيع

## المادة 65

تطبق على عقود بيع السلع أو المنتجات المبرمة بين المستهلك والمورد الأحكام المتعلقة بالضمان القانوني لعيوب الشيء المبيع والواردة في الفصول من 549 إلى 575 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

غير أن أحكام البند الثاني من الفصل 571 من الظهير الشريف بتاريخ 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود لا تطبق على عقود بيع السلع أو المنتجات المبرمة بين المستهلك والمورد.

خلافاً لأحكام المواد 573 و553 من الظهير الشريف بتاريخ 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، كل دعوى ناشئة عن العيوب الموجبة للضمان أو عن خلو المبيع من الصفات الموعود بها يجب أن ترفع في الأجال الآتية، وإلا سقطت:

- بالنسبة إلى العقارات، خلال سنتين بعد التسليم؛
- بالنسبة إلى الأشياء المنقولة خلال سنة بعد التسليم.

ولا يسوغ تقصير هذه الأجال باتفاق المتعاقدين.

## الباب الثاني

## الضمان التعاقدى

## المادة 66

لأجل تطبيق هذا الباب، يراد بالضمان التعاقدى كل ضمان يضاف إلى الضمان القانوني لعيوب الشيء المبيع المشار إليه في المادة 65 يمكن أن يقتربه المورد على المستهلك.

يجب على المورد أن يحدد بكل دقة مدة ونطاق وشروط الضمان المذكور.

**القسم السادس****الاستدابة****الباب الأول****القروض الاستهلاكية****الفرع 1****نطاق التطبيق****المادة 74**

مع مراعاة أحكام المادة 75، تطبق أحكام هذا الباب على كل قرض استهلاكي باعتباره كل عملية قرض منسوج بعوض أو بالجان من مقرض إلى مفترض يعتبر مستهلكا، كما هو معرف في المادة 2 وكذا على كفالتة المحتملة.

تدخل في حكم عمليات القرض عمليات الإيجار المفضي إلى البيع والإيجار مع خيار الشراء والإيجار المقرن بوعد البيع وكذا البيع أو تقديم الخدمات التي يكون أداؤها محل جدولة أو تأجيل أو تقسيط.

حسب مدلول هذا القانون، يراد بما يلي :

- **المقرض** : كل شخص يمنح بصفة اعتيادية القروض في إطار ممارسة نشطته التجارية أو المهنية ؛

- **عملية القرض** : كل عملية يحدد بها أجل تسديد القرض أو أداء سعر البيع أو الخدمة بعد تسليم السلعة أو تقديم الخدمة المذكورة.

**المادة 75**

يستثنى من نطاق تطبيق هذا الباب ما يلي :

- القروض المنوحة لمدة إجمالية تقل عن ثلاثة أشهر أو تعادلها ؛
- القروض المخصصة لتمويل حاجيات نشاط مهني وكذا القروض المنوحة إلى الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام ؛
- القروض الخاصة لأحكام الباب الثاني من هذا القسم.

**المادة 72**

يجب أن يتضمن المحرر المنصوص عليه في المادة 71 ما يلي :

أ) إسم أو تسمية وعنوان الشخص الذي منح الضمان التعاقدية أو الخدمة بعد البيع أو هما معا ؛

ب) وصف السلعة أو الخدمة محل الضمان التعاقدية أو الخدمة بعد البيع أو هما معا ؛

ج) التزامات الشخص الذي منح الضمان التعاقدية أو الخدمة بعد البيع أو هما معا في حالة ثبوت عيب في السلعة أو المنتوج أو سوء تنفيذ الخدمة التي يشملها الضمان ؛

د) المسطرة اللازم اتباعها للحصول على تنفيذ الضمان التعاقدية وكذا الشخص الذي يتحمل مسؤولية ذلك ؛

هـ) مدة صلاحية الضمان التعاقدية أو الخدمة بعد البيع أو هما معا التي يجب تحديدها بكل دقة ؛

و) مدة توفر قطع الغيار ؛

ز) قائمة مراكز الإصلاح والصيانة المشمولة بالضمان التعاقدية أو الخدمة بعد البيع أو هما معا موضوع المحرر المشار إليه في المادة 71.

فيما يخص بعض السلع أو المنتوجات، يحدد بنص تنظيمي نموذج المحررات المبرمة بين المورد والمستهلك والمتعلقة بالضمان التعاقدية أو الخدمة بعد البيع أو هما معا.

**المادة 73**

تمدد فترة صلاحية الضمان التعاقدية أو الخدمة بعد البيع أو هما معا المنصوص عليها في العقد بأجل يساوي المدة التي قام فيها المورد بحيازة مجموع السلعة أو المنتوج أو جزء منه قصد تنفيذ الضمان أو الخدمة بعد البيع أو هما معا.

يجب على المورد أن يسلم المستهلك وصلا بالتسليم يحدد فيه التاريخ الذي حاز فيه السلعة أو المنتوج موضوع الضمان أو الخدمة بعد البيع أو هما معا.

ويجب على المورد أن يرفق تسليم السلعة أو المنتوج إلى المستهلك بعد الانتهاء من تنفيذ الضمان بوصول يحدد فيه تاريخ التسلیم.

يمنع أن يشار في كل إشهار، كيما كانت الوسيلة المستعملة فيه إلى إمكانية منع قرض دون طلب معلومات تمكن من تقييم الوضعية المالية للمقترض أو أن يقترح فيه أن القرض يؤدي إلى زيادة في الموارد أو يمنع احتياطياً مالياً ثقائياً متوفراً في الحال دون مقابل مالي معين. يجب تمييز العرض المسبق للقرض عن أي وسيلة أو وثيقة إشهارية. تطبق أحكام هذه المادة دون المساس بمقتضيات المادتين 2 و 67 من القانون رقم 77.03 المتعلقة بالاتصال السمعي البصري.

### الفرع 3

#### عقد القرض

#### المادة 77

يجب أن يسبق كل عملية قرض منصوص عليها في المادة 74 عرض مسبق للقرض يحرر بكيفية تمكن المقترض من تقييم طبيعة ومدى الالتزام المالي الذي يمكن أن يتهدد به وشروط تنفيذ العقد المذكور. يجب أن تنجز عمليات القرض الواردة في المادة 74 وفق بنود العرض المسبق الذي تسلم سخنان منه مجاناً إلى المقترض وعند الاقتضاء نسخة إلى الكفيل.

يلزم القرض عند تسليم العرض المسبق بالإبقاء على الشروط الواردة فيه خلال مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ تسليمه للمقترض.

#### المادة 78

يجب أن يستوفي العرض المسبق الشروط التالية :

- 1 - أن يقدم بصورة واضحة ومقروءة ؛
- 2 - أن يشير إلى هوية الأطراف وعند الاقتضاء هوية الكفيل ؛
- 3 - أن يحدد مبلغ القرض وعند الاقتضاء أقساطه المستحقة دورياً وطبيعة وموضوع العقد وكيفية إبرامه بما في ذلك إن اقتضى الحال شروط التأمين عندما يطالب المقرض به وكذا التكلفة الإجمالية المفصلة للقرض وسعره الفعلي الإجمالي عند الاقتضاء، ومجموع عمليات التحصيل الجزافي المطلوبة بالإضافة إلى الفوائد مع التمييز بين تلك المتعلقة بمصاريف الملف وتلك المتعلقة بالمصاريف المؤداة عن كل استحقاق ؛

### الفرع 2

#### الإشهار

#### المادة 76

باستثناء الإشهار السمعي، يجب أن يكون كل إشهار، كيما كانت الوسيلة المستعملة فيه، يتعلق بأحدى عمليات القروض الاستهلاكية المشار إليها في المادة 74 نزيهاً وإخبارياً. ولهذه الغاية، يجب أن يبين ما يلي :

1 - هوية المقرض وعنوانه، وإذا تعلق الأمر بشخص معنوي عنوان مقره الاجتماعي وطبيعة العملية المقترحة والغرض منها ومدتها وكذا التكلفة الإجمالية وعند الاقتضاء، السعر الفعلي الإجمالي للقرض كما تم تعريفه في المادة 142، باستثناء أي سعر آخر وعمليات التحصيل الجزافي ؛

2 - مبلغ التسديدات بالدرهم عن كل استحقاق أو إذا تعذر ذلك وسيلة تحديده. ويشمل المبلغ المذكور، عند الاقتضاء، تكلفة التأمين عندما يكون إجبارياً للحصول على التمويل وتكلفة عملية التحصيل الجزافي ؛

3 - عدد الأقساط المستحقة فيما يخص العمليات المبرمة لمدة محددة.

يجب أن تكون المعلومات الواردة في كل إشهار مكتوب، كيما كانت الوسيلة المستعملة والمتعلقة بطبيعة العملية ومدتها والسعر الفعلي الإجمالي عند الاقتضاء، وإذا تعلق الأمر بسعر تشجيعي المدة التي يطبق خلالها السعر المذكور، وبالطابع «الثابت أو القابل للمراجعة» للسعر الفعلي الإجمالي، ويمجموع المبالغ المسددة عن أي استحقاق، مكتوبة بحروف لا يقل حجمها عن الحجم المستعمل للإشارة إلى كل معلومة أخرى تتعلق بمتغيرات التمويل ومدرجة في صلب النص الإشهاري.

بالنسبة للإشهار السمعي، يجب إخبار المستهلك بالمعلومات المتعلقة بهوية المقرض والتكلفة الإجمالية للقرض ومبني التسديدات بالدرهم عن كل استحقاق أو إذا تعذر ذلك وسيلة تحديده وعدد الأقساط المستحقة ومدة العملية المقترحة.

يجب على المقرض، في حالة رفض الشروط الجديدة المتعلقة بالسعر أو التسديد المقترحة عند تجديد العقد، أن يسدد وفق الشروط السابقة للتعديلات المقترحة مبلغ الاحتياطي المالي الذي سبق استعماله، دون القيام باستعمال جديد للاعتماد المفتوح.

لا يمكن أن يترتب عن تمديد أو مراجعة أو تجديد عقد فتح الاعتماد أي التزام إضافي بالنسبة للكفيل ما لم يوافق عليه هذا الأخير صراحة.

المادة 80

يجب على المقرض، فيما يتعلق بعملية القرض المشار إليها في المادة 79، أن يوجه إلى المقرض شهرياً وداخل أجل لا يتعدى 10 أيام قبل تاريخ الأداء بياناً محييناً عن تنفيذ عقد القرض يحيل بوضوح إلى البيان السابق ويتضمن ما يلي:

- تاريخ حصر كشف الحساب وتاريخ الأداء؛
- الجزء المتوفّر من رأس المال؛
- مبلغ القسط المستحق الذي تطابق حصته الفوائد؛
- السعر الحالي والسعر الفعلي الإجمالي؛
- تكفة التأمين عند الاقتضاء؛
- مجموع المبالغ المستحقة؛

- مجموع المبالغ المسددة منذ التجديد الأخير للعقد، مع الإشارة إلى الحصة المطابقة المدفوعة عن رأس المال المقرض والحصة المدفوعة عن الفوائد والمصاريف المختلفة المرتبطة بعملية القرض؛

- الإمكانية المخولة للمقرض في كل وقت بطلب تخفيض احتياطه من الاعتماد أو تعليق حقه في استعماله أو فسخ العقد؛

- الإمكانية المخولة للمقرض بأداء مجموع أو بعض المبلغ المتبقى المستحق نقداً في كل وقت دون الاقتصر على أداء مبلغ القسط الأخير المستحق.

المادة 81

فيما يخص القروض محددة المدة، ينص العرض المسبق عادة على الشروط السابقة ذكرها في المادة 78، عن كل استحقاق، على تكلفة التأمين وكذا جدولة التسديدات أو إن تعذر ذلك وسيلة تحديدها.

4 - أن يذكر حسب الحالة بأحكام المواد من 85 إلى 87 بإدخال الغاية والمادة 108 وإن اقتضى الحال المواد من 91 إلى 99 والمواد من 103 إلى 107 والمادة 111؛

5 - أن تبين فيه إن اقتضى الحال السلعة أو المنتج أو الخدمة التي سيتم تمويلها؛

6 - أن تبين الأحكام المطبقة في حالة التسديد المبكر أو توقف المقرض عن الأداء طبقاً لأحكام الفرع 6 من هذا الباب.

المادة 79

عندما يتعلق الأمر بفتح اعتماد يخول للمستفيد، سواء أكان مقترناً أم غير مقترن باستعمال بطاقة الائتمان، إمكانية التصرف في مبلغ القرض المنوّح على شكل أقساط في التواريخ التي يختارها، لا يعتبر العرض المسبق إلزامياً إلا بالنسبة إلى العقد الأصلي أو في حالة زيادة في القرض المنوّح.

ينص العرض المسبق على أن مدة العقد تحدد في أجل أقصاه سنة قابلة للتجديد وأن على المقرض أن يحدد شروط تجديد العقد قبل انتهاء منتهته بثلاثة أشهر. ويحدد كذلك، عندما يطلب المقرض عدم الاستمرار في الاستفادة من فتح الاعتماد، كيفيات تسديد المبالغ المتبقية المستحقة التي يجب جدولتها، ما لم يعترض الدين على ذلك.

يجب أن يتمكن المقرض من الاعتراض على التعديلات المقترحة عند تجديد العقد، داخل أجل عشرين يوماً على الأقل قبل التاريخ الذي تصبح فيه هذه التعديلات سارية المفعول، باستعمال ورقة جواب ملحقة بالمعلومات الكتابية المبلغة من لدن المقرض.

وتحدد مميزات الورقة المذكورة والبيانات الواجب إدراجها فيها بنص تنظيمي.

يمكن للمقرض كذلك أن يطلب في كل وقت خفض احتياطه من الاعتماد أو تعليق حقه في استعماله أو فسخ عقد القرض. في هذه الحالة الأخيرة، وجب عليه تسديد مبلغ الاحتياطي الذي تصرف فيه وفق شروط العقد.

في حالة عدم إرجاع المقرض لورقة الجواب المشار إليها في الفقرة الثالثة أعلاه موقعة ومؤرخة في أجل أقصاه عشرون يوماً قبل انتهاء العقد، فإن هذا الأخير يعتبر لاغياً بقوة القانون ابتداء من هذا التاريخ.

## المادة 86

عندما ينص العرض المسبق على أن المقرض يحتفظ لنفسه بحق قبول أو رفض طلب القرض المقدم من لدن المقرض، فإن العقد الذي قبله هذا الأخير لا يصبح تماما إلا بتوفّر الشرطين التاليين داخل أجل السبعة أيام المشار إليه في المادة 85 :

- أن يكون المقرض قد أبلغ المقرض قراره بمنح القرض ؛
- ألا يكون المقرض المذكور قد مارس الحق في التراجع المشار إليه في المادة 85.

بعد انتصار الأجل المذكور أعلاه، لا يصح قرار منح القرض المبلغ إلى المقرض، إلا إذا عبر هذا الأخير عن رغبته في الاستفادة منه.

## المادة 87

لا يمكن، ما لم يتم إبرام عقد القرض بصورة نهائية، أن يؤدي أي مبلغ بأي شكل من الأشكال وبأي كيفية كانت من لدن المقرض لفائدة المقرض أو لحسابه ولا من لدن المقرض إلى المقرض. ولا يجوز للمقرض كذلك، داخل أجل التراجع المنصوص عليه في المادة 85، أن يقوم بأي إيداع برسم العملية المعنية لفائدة المقرض أو لحسابه، وإذا وقع المقرض ترخيصا بالاقتطاع من حسابه البنكي أو البريدي، فإن صحة الترخيص المذكور وسريان أثره رهنinan بتمام العقد وسريان أثره.

## المادة 88

يجب أن يسلم المقرض إلى المقرض نظيرها من عقد القرض فور توقيعه.

## المادة 89

يفقد المقرض الذي يمنع قرضا دون أن يسلم إلى المقرض عرضا مسبقا مستوفيا للشروط المحددة في المواد من 77 إلى 83 الحق في الفوائد، ولا يلزم المقرض إلا بإرجاع رأس المال وحده وفق جدول الاستحقاقات المقرر في هذا الشأن. أما المبالغ المحصلة برسم الفوائد، فيرد لها المقرض أو تخصم من رأس المال المتبقى المستحق.

## المادة 82

عندما يكون العرض المسبق مقررونا باقتراح تأمين، يجب أن تسلّم إلى المقرض مذكرة تتضمن مستخرجا من الشروط العامة للتأمين المتعلقة به، ولاسيما إسم المؤمن أو تسميته وعنوانه ومدة التأمين والمخاطر المؤمنة وتلك المستثناء من التأمين. وإذا كان التأمين إجباريا للحصول على التمويل، وجب التذكير في العرض المسبق بأن للمقرض أن يبرم تأمينا مماثلا لدى مؤمن يختاره. وإذا كان التأمين اختياريا، وجب التذكير في العرض المسبق بالشروط التي يمكن منح القرض وفقها بدون تأمين.

## المادة 83

يتم إعداد العرض المسبق تطبيقا للشروط المنصوص عليها في المواد السابقة وفق أحد النماذج المحددة بنص تنظيمي.

## المادة 84

بالنسبة لنفس المنتوج أو السلعة أو الخدمة، لا يجوز لأي مورد أو مقرض أن يحمل نفس المستهلك على توقيع عرض أو عدة عروض مسبقة منصوص علىها في المواد من 77 إلى 83 والمواد من 85 إلى 87، إذا كان مجموع مبلغ هذه العروض من حيث رأس المال يفوق القيمة المودة بقرض لكل من المنتوج أو السلعة المشتراة أو الخدمة المقدمة.

لا يطبق هذا المقتضى على العروض المسبقة المتعلقة بفتح الاعتماد الدائم والمحددة في المادة 79.

## المادة 85

إذا لم ينص المقرض في العرض المسبق على أنه يحتفظ لنفسه بإمكانية قبول طلب القرض المقدم من المقرض، أصبح العقد تماما فور قبول هذا الأخير للعرض المسبق.

غير أن للمقرض أن يتراجع عن التزامه، داخل أجل سبعة أيام ابتداء من تاريخ قبولي للعرض. ولممارسة الحق في التراجع، يرفق العرض المسبق باستماراة قابلة للاقتطاع.

لا يتربّط على ممارسة الحق في التراجع المذكور أي تقييد في سجل معين.

يلزم المقرض، في حالة التراجع، بإيداع الاستماراة مقابل وصل يحمل طابع وتوقيع المقرض.

محراً ومؤرخاً وموقعاً بخط يده يلتمس فيه تسليم المنتوج أو السلعة أو تقديم الخدمة في الحال، فإن أجل التراجع المخلو للمقترض في المورد من 85 إلى 87 ينتهي عند تاريخ التسليم أو تقديم الخدمة.

يكون كل تسليم وتقديم خدمة قبل انتهاء أجل التراجع على حساب المورد الذي يتحمل جميع المصروفات والتبعات المرتبة على ذلك.

المادة 95

إذا نشأ نزاع في شأن تنفيذ العقد الأصلي للبيع أو تقديم الخدمة، جاز لقاضي المستعجلات أن يأمر بوقف تنفيذ عقد القرض، إلى أن يتم الفصل في النزاع.

ويفسخ عقد القرض أو يبطل بقوة القانون عندما يكون العقد الذي أبرم من أجله قد تم فسخه أو إبطاله بحكم اكتسب حجية الشيء المضي به.

تسري أحكام هذه المادة إذا تدخل المقرض في الدعوى أو تم إدخاله فيها من قبل المورد أو المقترض ولا تطبق إلا إذا كان المورد والمقرض ينتميان لنفس المؤسسة.

المادة 96

إذا وقع الفسخ القضائي للعقد الأصلي للبيع أو تقديم الخدمة أو إبطاله بسبب فعل المورد، جاز الحكم على هذا الأخير، بطلب من المقرض، بضمانته تسديد المقتضى للقرض بالإضافة إلى التعويضات المستحقة لكل من المقرض والمقرض عند الاقتضاء.

المادة 97

يفسخ العقد الأصلي للبيع أو تقديم الخدمة بقوة القانون دون تعويض :

1 - إذا لم يبلغ المقرض المورد بقبول منح القرض داخل أجل السبعة أيام وفقاً لأحكام المواد من 85 إلى 87 من هذا القانون ؛

2 - إذا مارس المقرض حقه في التراجع داخل الأجال المحددة له.

في كلتا الحالتين، يجب على المورد أن يقوم بطلب من المقرض برد كل مبلغ يكون هذا الأخير قد دفعه مقدماً من الثمن أو التعريفة، وتحتاج على المبلغ المذكور بقوة القانون فوائد بالسعر القانوني ابتداء من اليوم السادس عشر الموالي لتاريخ تقديم طلب الاسترداد.

لا يفسخ العقد إذا قام المقرض بالأداء نقداً قبل انصرام أجل السبعة أيام المنصوص عليه أعلاه.

الفرع 4

### القرض الشخصي

المادة 90

تطبق أحكام هذا الفرع عندما يكون قرض استهلاكي كما هو محدد في المادة 74 مخصصاً لتمويل سلعة أو منتوج أو تقديم خدمة معينة.

المادة 91

يجب أن يشار في العرض المسبق إلى المنتوج أو السلعة أو الخدمة المملوكة وإلى مواصفاتها الجوهرية.

لا ينفذ المقتضى التزاماته إلا ابتداء من تاريخ تسليم المنتوج أو السلعة أو الاستفادة من الخدمة، عندما يتعلق الأمر بعقد بيع أو تقديم خدمة ينفذ بالتتابع، ويشرع في تنفيذ عقد القرض حسب دورية التسليم وتقديم الخدمة ولا يلزم المستهلك إلا في حدود ما تسلمه من منتوج أو سلعة أو استفاد منه من خدمة.

المادة 92

يجب أن يبين في عقد البيع أو تقديم الخدمة أن أداء الثمن أو التعريفة سيتم كلياً أو جزئياً بواسطة قرض تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادة 187.

لا يمكن للمستهلك أن يعقد أي التزام بوجه صحيح إزاء المورد، ما لم يقبل العرض المسبق الذي قدمه المقرض. وعند عدم استيفاء هذا الشرط، لا يجوز للمورد أن يتسلم أي أداء بأي شكل من الأشكال ولا أي وديعة.

يجب على المورد أن يحتفظ بنسخة من العرض المسبق المسلم إلى المقرض وأن يقدمها إلى أعون الإدارية المكافحة بالمراقبة.

المادة 93

يجب على المقرض أن يخبر المورد بقبول منح القرض داخل أجل السبعة أيام المنصوص عليه في المواد من 85 إلى 87.

المادة 94

لا يلزم المورد بالوفاء بالتزامه المتعلق بالتسليم أو تقديم الخدمة، ما لم يبلغه المقرض بقبول منح القرض ومادام في إمكان المقرض أن يمارس حقه في التراجع. غير أنه، إذا قدم المقرض طلباً صريحاً

## الفرع 6

**التسديد المبكر للقرض وتوقف المقترض عن الأداء**

المادة 103

يجوز للمقترض بمبادرة منه أن يقوم في أي وقت ودون تعويض بالتسديد المبكر لمبلغ القرض الممنوح له كله أو بعضاً منه، ويعتبر كل شرط مخالف لذلك باطلأ بقوة القانون.

لا تطبق أحكام الفقرة الأولى على عقود الإيجار ماعدا إذا كانت هذه العقود تتضمن على أن سند الملكية سيُنقل في النهاية إلى المكتري.

المادة 104

في حالة توقف المقترض عن الأداء، يمكن للمقرض أن يطالب بالتسديد الفوري لرأس المال المتبقى المستحق بالإضافة الفوائد الحال أجلها وغير المؤدلة. وتترتب على المبالغ المتبقية المستحقة إلى تاريخ التسديد الفعلي فوائد عن التأخير يحدد سعرها الأقصى بنص تنظيمي على لا تتعدي 4% من رأس المال المتبقى.

المادة 105

يجوز للمقرض عندما لا يفرض التسديد الفوري لرأس المال المتبقى المستحق أن يطلب المقترض المتوقف عن الأداء بتعويض لا يمكن أن يزيد على 4% من الأقساط الحال أجلها وغير المؤدلة. غير أنه، إذا قبل المقرض إرجاء الأقساط المستحقة مستقبلاً، فإن مبلغ التعويض لا يمكن أن يزيد على 2% من الأقساط المؤجلة.

## الفرع 7

**عقود الإيجار المقررون بوعده بالبيع أو مع خيار الشراء****أو المفضي إلى البيع**

المادة 106

دون إخلال بتطبيق أحكام الفقرة 3 من الفصل 264 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، يحق للمقرض، في حالة عدم تنفيذ المقترض لعقد إيجار مقررون بوعده بالبيع أو عقد إيجار مفضي إلى البيع

## المادة 98

يعتبر باطلأ بقوة القانون كل التزام مسبق من طرف المقترض إزاء المورد بالأداء نقداً في حالة رفض المقرض منحه القرض.

## المادة 99

لا يجوز للمورود أن يتسلم من المقترض أي أداء إلا بعد إبرام عقد القرض بصفة نهائية.

إذا وقع المقترض ترخيصاً بالاقتطاع من حساب بنكي أو مصدر الدخل، فإن صحة هذا الترخيص وسريان أثره رهينان بصحة وسريان أثر عقد البيع أو تقديم الخدمة.

في حالة أداء المقترض جزءاً من الثمن أو التعريفة نقداً، يجب على المورود أن يسلمه وصل مخالصة يتضمن النص الكامل لأحكام المادة 97.

## الفرع 5

**القرض المجاني**

المادة 100

يقصد بالقرض المجاني في هذا الفرع كل قرض يسدّد دون أداء فوائد.

المادة 101

يجب أن يشير كل إشهار بمحلاته البيع يتضمن عبارة "قرض مجاني" أو يقترح امتيازاً مماثلاً إلى مبلغ الخصم المستفاد منه في حالة الأداء نقداً.

يجب أن يتعلق كل إشهار يتضمن عبارة "قرض مجاني" بكل منتوج أو سلعة أو خدمة على حدة.

المادة 102

عندما تغطي عملية التمويل مجموع مصاريف القرض أو بعضها، فإنه لا يجوز للمورود أن يطلب من المقترض بواسطة قرض أو المكتري مبلغاً نقدانياً يزيد على السعر المتوسط المعمول به فعلاً عند شراء سلعة أو خدمة مماثلة نقداً في نفس مؤسسة البيع بالتقسيط خلال الثلاثين يوماً الأخيرة قبل بدء الإشهار أو العرض. ويجب على المورود، بالإضافة إلى ذلك، أن يقتصر سعراً للأداء نقداً يقل عن المبلغ المقترض في حالة الشراء بالقرض المجاني أو بالإيجار.

المادة 108	<p>لا يمكن أن يتحمل المقرض أي تعويض أو تكلفة غير تلك الواردة في المواد من 103 إلى 107 في حالتي التسديد المبكر أو التوقف عن الأداء المنصوص عليهما في المواد المذكورة.</p>
الفرع 8	<p><b>أحكام مشتركة</b></p>
المادة 109	<p>يعتبر متوقفا عن الأداء المقرض الذي لم يقم بتسديد ثلاثة أقساط متتالية بعد استحقاقها ولم يستجب للإشعار الموجه إليه.</p>
المادة 110	<p>للمقرض أن يطالب المقرض في حالة توقفه عن الأداء بأن يسدده، بعد إثبات ذلك، المصروف المستحقة التي يكون قد دفعها بسبب التوقف عن الأداء على أن يستثنى من ذلك كل تسديد جزافي لرصيف التحصيل.</p>
المادة 111	<p>يجب أن تقام دعاوى المطالبة بالأداء أمام المحكمة التابع لها موطن أو محل إقامة المقرض خلال السنتين المواليتين للحدث الذي أدى إلى إقامتها تحت طائلة سقوط حق المطالبة بفوائد التأخير.</p> <p>ويسري هذا الأجل ابتداء من التاريخ الذي أصبح فيه قسط الدين موضوع نزاع طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل بشأن مؤن تغطية الديون غير المؤداة.</p> <p>إذا كانت كيفيات تسديد الأقساط غير المؤداة محل تعديل أو إعادة جدولة، فإن أجل سقوط الحق يتندى منذ أول عرض لم تتم تسويته بعد أول تعديل أو إعادة جدولة اتفق عليها المعنيون بالأمر.</p>

المادة 107	<p>أو عقد إيجار مع خيار الشراء، أن يطالب، علاوة على استرداد السلعة ودفع الأكريبة المستحقة وغير المؤداة، بتعويض يحسب بالنظر إلى المدة المتبقية من العقد، ويساوي الفرق بين القيمة المتبقية للسلعة كما هو منصوص عليها في العقد بالإضافة القيمة الحينة في تاريخ فسخ العقد لبلغ الأكريبة غير الحال أجلها من جهة، وبين القيمة التجارية للسلعة المستردة من جهة أخرى.</p> <p>لا تؤخذ الرسوم بعين الاعتبار في هذه العملية.</p> <p>تحسب القيمة الحينة للأكريبة غير الحال أجلها وفق طريقة تحدد بنص تنظيمي. وتكون القيمة التجارية المشار إليها أعلاه هي القيمة التي يحصل عليها المكري بعد بيع السلعة المستردة أو المسترجعة.</p> <p>غير أنه، يجوز للمكري أن يقدم إلى المكري داخل أجل ثلاثة أيام من تاريخ فسخ العقد، مشطريا يقدم عرض شراء مكتوب. وإذا لم يقبل المكري العرض المذكور وبيعت بعد ذلك السلعة بسعر أقل، فإن القيمة الواجب خصمها هي قيمة العرض المرفوض من قبله.</p> <p>ما لم تكن السلعة المستردة أو المسترجعة سريعة التلف أو تقل قيمتها عن حد أدنى يحدد بنص تنظيمي، يتم البيع بالزاد العلني بناء على أمر مبني على طلب يصدره رئيس المحكمة المختصة وينفذ بواسطة كتابة الضبط.</p> <p>إذا كانت السلعة المستردة أو المسترجعة تخضع لنظام خاص يحدد إجراءات البيع، تطبق هذه الإجراءات.</p> <p>إذا لم تعد السلعة المستأجرة صالحة للاستعمال فإن القيمة التجارية تحسب بالإضافة سعر البيع إلى مبلغ رأس المال المدفوع من قبل شركة التأمين.</p> <p>يمكن، في حالة عدم البيع أو بطلب من المكري، إجراء تقدير للقيمة التجارية من قبل خبير. ويجب أن يتم إعلام المكري بإمكانية التقدير المذكورة.</p>
------------	---

المادة 114

تستثنى من نطاق تطبيق هذا الباب :

- ١ - القروض المنوحة لأشخاص معنويين خاضعين للقانون العام :
- ٢ - القروض الشخصية، كيما كان شكلها، لتمويل نشاط مهني، ولا سيما نشاط الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يقدمون، بصورة اعتبادية أو على سبيل التبعية لنشاط آخر أو بموجب غرض الشركة، وبائي وجه من الوجه، عقارات أو أجزاء من عقارات مبنية أو غير مبنية، متيبة أشغالها أو غير منتهية، جماعية أو فردية وذلك لأجل التملك أو الانتفاع.

الفرع 2

**الإشهار**

المادة 115

يجب أن يكون كل إشهار كيما كانت الوسيلة المستعملة يتعلق بأحد القروض المشار إليها في المادة 113 نزها وإخباريا. ويجب أن يتضمن ما يلي :

- ١ - تحديد هوية المقرض وعنوانه. وإذا تعلق الأمر بشخص معنوي فعنوان مقره الاجتماعي :
- ٢ - طبيعة القرض والغرض منه.

٣ - إذا كان يشتمل على عنصر أو عدة عناصر مرقمة، تحديد مدة العملية المقترضة وكذا التكفة الإجمالية للقرض وسعره الفعلي الإجمالي السنوي باستثناء أي سعر آخر.

يجب أن تقدم جميع البيانات الإجبارية بصورة مقروءة ومفهومة بالنسبة إلى المقرض.

دون المساس بمقتضيات المادتين 2 و 67 من القانون رقم 77.03 المتعلقة بالاتصال السمعي البصري يمنع أي إشهار، كيما كانت الوسيلة المستعملة، الذي يشبه التسديدات الشهرية للقرض المشار إليه في المادة 113 بالأكيرية باستثناء عمليات الإيجار المفضي إلى البيع أو الإيجار مع خيار الشراء.

المادة 116

يجب أن تشير كل وثيقة إشهارية أو وثيقة إعلام تسلم إلى المقرض، وتتعلق بإحدى العمليات المبينة في المادة 113، إلى أن المقرض يتتوفر على أجل التفكير طبقاً للشروط المنصوص عليها في المادة 120، وأن البيع رهن بالحصول على القرض وأن المورد ملزم، في حالة عدم الحصول على القرض، بأن يرد له المبالغ المدفوعة.

إذا كان عدم تسديد الأقساط ناتجاً عن الفصل عن العمل أو عن حالة اجتماعية غير متوقعة، فإن إقامة دعوى المطالبة بالأداء لا يمكن أن يتم إلا بعد إجراء عملية للوساطة.

لا يحتسب أجل سقوط الحق إلا بعد استفاده مسيطرة الوساطة والتي يجب أن تبدأ خلال سنة من تاريخ التصريح بتوقف المفترض عن الأداء. في حالة اللجوء إلى الوساطة، لا يمكن تحميل المفترض فوائد التأخير أو أي مصاريف مترتبة عن هذه المسطرة.

**الباب الثاني****القرض العقاري**

الفرع 1

**نطاق التطبيق**

المادة 112

يراد في مدلول هذا الباب :

- أ) بالمقتضى، كل مستهلك يقتني أو يكتب أو يقدم طلبية بواسطة القروض المشار إليها في المادة 113 :
- ب) بالورد الطرف الآخر في نفس العمليات المذكورة.

المادة 113

تطبق أحكام هذا الباب على القروض كيما كانت تسميتها أو تقنيتها والتي تمنع بصورة اعتبادية من قبل أي شخص لأجل تمويل العمليات التالية :

- ١- فيما يخص العقارات المعدة للسكن أو المعدة لنشاط مهني وللسكن :

  - أ) التي تم اقتناها من أجل تملكها أو الانتفاع بها :
  - ب) الاكتتاب في حصص أو أسهم شركات أو شراؤها إذا كان الغرض منها امتلاك هذه العقارات أو الانتفاع بها :
  - ج) النفقات المتعلقة ببنائها أو إصلاحها أو تحسينها أو صيانتها.

- ٢- شراء القطع الأرضية المخصصة لبناء العقارات المشار إليها في البند ١) أعلاه.

1- تلحق بعقد القرض مذكرة تعرف بمؤسسة التأمين ومقرها ومراجع التأمين والمخاطر التي يغطيها التأمين وتحدد جميع كيفيات تنفيذ التأمين :

2- لا يتحج على المقترض بأي تغيير يدخل فيما بعد على تحديد المخاطر التي يغطيها التأمين أو على كيفيات تنفيذ التأمين إذا لم يكن قد وافق عليه :

3- إذا علق المؤمن ضمانه على الموافقة على شخص المؤمن له ولم تمنح هذه الموافقة، فإن عقد القرض يفسخ بقوة القانون دون أي مصاريف أو غرامات كيما كان نوعها.

المادة 120

يلزم المقترض بالإبقاء على الشروط التي حددها في العرض الذي وجهه للمقترض طيلة مدة لا تقل عن خمسة عشر يوما من تاريخ تسلمه المقترض للعرض.

يتوقف العرض على قبول المقترض والكفيل من الأشخاص الطبيعيين المصحح بهم، ولا يجوز للمقترض والكفيل قبول العرض إلا بعد تسلمه بعشرة أيام، ويجب أن يبلغ قبول العرض بآية وسيلة تثبت التوصل.

المادة 121

لا يمكن، إلى حين قبول العرض من قبل المقترض، أن يؤدى أي مبلغ، بأي شكل من الأشكال، برسم العملية المعنية من قبل المقترض لفائدة المقترض أو لحسابه ولا من لدن المقترض إلى المقترض، وإلى أن يتم قبول العرض المذكور، لا يجوز للمقترض أن يقوم، لنفس الغرض، بأي إيداع أو يوقع أي ورقة تجارية أو يضمنها احتياطيا أو يوقع أي شيء، وإذا وقع المقترض ترخيصا بالاقتطاع من أي حساب بنكي أو مصدر للدخل، فإن صحته وسريان أثره رهينان بصحة وسريان أثر عقد القرض.

المادة 122

يعلق قبول العرض على الشرط الفاسخ المتمثل في عدم إبرام العقد المطلوب القرض من أجله داخل أجل أربعة أشهر من تاريخ قبول العرض.

يجوز للطرفين الاتفاق على أجل أطول من الأجل المحدد في الفقرة السابقة.

الفرع 3

### عقد القرض

المادة 117

يجب على المقترض، فيما يخص القروض المشار إليها في المادة 113، أن يعد عرضا مكتوبا يوجهه بالجانب بأية وسيلة تثبت التوصل إلى المقترض وكذا إلى الكفيل المحتمل إذا كان شخصا طبيعيا ومصرحا به من قبل المقترض.

المادة 118

يجب أن يتضمن العرض المحدد في المادة 117 ما يلي :

1- هوية الأطراف والكفيل المصحح بهم إن اقتضى الحال :

2- طبيعة القرض ومحله وكيفيات منحه وخاصة ما يتعلق منها بتاريخ وشروط وضع الأموال رهن التصرف :

3- جدول مستحقات استهلاك القرض يحدد فيه بتفصيل بالنسبة إلى كل قسط توزيع المبالغ الواجب تسديدها بين رأس المال والفوائد، غير أن هذا المقتضى لا يتعلق بعروض القروض ذات السعر المتغير؛

4- علاوة على مبلغ القرض المكن منحه وإن اقتضى الحال مبلغ أقساطه المستحقة دوريا، تكلفته الإجمالية وسعره الفعلي الإجمالي، كما هو محدد في المادة 142 وكذا كيفيات المراجعة عند الاقتضاء :

5- الشروط والتأمينات والضمانات العينية أو الشخصية المطلوبة التي يتوقف عليها إبرام القرض مع تقييم تكلفتها :

6- الشروط المطلوبة للتحويل المقترض إلى شخص آخر :

7- التذكير بأحكام المادة 120 :

8- تحديد المصاريف المرتبطة بمنح القرض وكيفية تحصيلها.

يتربى على كل تغيير لشروط الحصول على القرض ولاسيما عندما يتعلق الأمر بمبلغه وسعره تسليم عرض مسبق جديد إلى المقترض.

غير أن القاعدة المشار إليها في الفقرة السابقة لا تطبق على القروض المنوحة بسعر فائدة متغيرة عندما تسلم إلى المقترض مع العرض المسبق مذكرة تتضمن شروط وكيفيات تغير السعر.

المادة 119

عندما يعرض المقترض على المقترض أو يلزمه بالانضمام إلى عقد تأمين جماعي سبق له أن اكتب فيه، قصد ضمان التسديد الكلي أو الجزئي لمبلغ القرض المتبقى المستحق أو أداء مجموع أو بعض أقساط القرض المذكور المستحقة في حالة وقوع المخاطر المنصوص عليها في هذا العقد، فإن الأحكام التالية تطبق وجوبا :

<p><b>المادة 127</b></p> <p>إذا نص العقد المشار إليه في المادة 126 على أن الثمن يؤدي بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ولو جزئياً، بواسطة قرض واحد أو عدة قروض خاضعة لأحكام الفروع 1 و 2 و 3 و 5 من هذا الباب، فإن العقد المذكور يبرم في محرر ثابت التاريخ تحت الشرط الواقف المتمثل في الحصول على القرض أو القروض المخصصة لتمويله. ولا يجوز أن تقل مدة صلاحية الشرط الواقف المذكور عن شهر ابتداء من آخر تاريخ التوقيع على العقد.</p> <p>عندما لا يتحقق الشرط الواقف المنصوص عليه في الفقرة الأولى من هذه المادة، فإن كل مبلغ دفعه المقترض مقدماً إلى الطرف الآخر أو لحسابه يرد كاملاً وعلى الفور دون اقتطاع أو تعويض لأي سبب من الأسباب. وتترتب على المبلغ المذكور فوائد بالسعر القانوني ابتداء من اليوم السادس عشر الموالي لتاريخ طلب الاسترداد.</p>	<p><b>المادة 123</b></p> <p>إذا أخبر المقترض مقرضيه بلجوئه إلى عدة قروض لأجل نفس العملية، فإن كل قرض يبرم تحت الشرط الواقف المتمثل في منح كل قرض من القروض الأخرى. ولا يطبق هذا المقتضى إلا على القروض التي يفوق مبلغها عشرة في المائة من القرض الإجمالي.</p>
<p><b>المادة 128</b></p> <p>إذا لم يتضمن العقد البيان المنصوص عليه في المادة 126 وتم طلب قرض بالرغم من ذلك، فإن العقد يعتبر كما لو أبرم تحت قيد الشرط الواقف المنصوص عليه في المادة 127 ابتداء من تاريخ طلب القرض.</p>	<p><b>المادة 124</b></p> <p>إذا لم يبرم العقد المطلوب القرض من أجله داخل الأجل المحدد تطبيقاً للمادة 122، يجب على المقترض رد جميع المبالغ التي يكون المقترض قد دفعها إليه فعلاً أو دفعها لحسابه وكذا الفوائد المرتبة عليها. ولا يجوز للمقرض أن يقطع أو يطالب إلا بالمصاريف المتعلقة بدراسة الملف والتي لا يمكن أن تزيد قيمتها عن مبلغ يحدده بنص تنظيمي. يجب أن يدرج بوضوح في العرض مبلغ المصاريف المذكورة وشروط تحصيلها.</p>
<p><b>المادة 129</b></p> <p>بالنسبة للنفقات المشار إليها في ج) من البند (1) بالمادة 113، وفي حالة عدم وجود عقد موقع من طرف المقترض والمورد المكلف بإنجاز هذه العمليات، لا يمكن أن ينجم الشرط الواقف المتمثل في الحصول على القرض أو القروض المخصصة لتمويله والمنصوص عليه في المادة 127 إلا عن إشعار مكتوب يصدره المقترض قبل البدء في تنفيذ الأشغال، يشير فيه إلى عزمه على أداء الثمن بصفة مباشرة أو غير مباشرة ولو جزئياً بواسطة قرض أو عدة قروض.</p>	<p><b>المادة 125</b></p> <p>في حالة التفاوض في شأن واحد أو أكثر من شروط القرض من جديد، فإن التغييرات المراد إدخالها على عقد القرض الأولي تحرر في شكل ملحق. ويشتمل هذا الملحق على جدول مستحقات استهلاك القرض يحدد فيه بتفصيل، عن كل استحقاق، رأس المال المتبقى المستحق في حالة التسديد المبكر من جهة ومن جهة أخرى السعر الفعلي الإجمالي وكذا تكلفة القرض المحسوبين على أساس الأقساط المستحقة والمصاريف المستقبلية فقط.</p> <p>فيما يخص القروض ذات السعر المتغير، يشتمل الملحق على السعر الفعلي الإجمالي وتكلفة القرض المحسوبين على أساس الأقساط المستحقة والمصاريف المستقبلية فقط إلى تاريخ مراجعة السعر وكذا شروط وكيفيات تغير السعر.</p> <p>يتتوفر المقترض على أجل عشرة أيام لتفكير يبتدئ من تاريخ التوصل بالمعلومات المشار إليها أعلاه.</p>
<p><b>المادة 130</b></p> <p>عندما يصرح في عقد القرض بأن هذا الأخير مخصص لتمويل إحدى العمليات المشار إليها في المادة 113، يجوز للمحكمة في حالة نزاع أو عواقب تلحق بتنفيذ عقد البيع أو عقد القرض أن توافق تنفيذ عقد القرض إلى أن يتم حل النزاع دون الإخلال بالحق المحتمل للمقرض في الحصول على تعويض. ولا تطبق هذه الأحكام إلا إذا تدخل المقرض في الدعوى أو أدخل فيها من قبل أحد الأطراف.</p>	<p><b>الفرع 4</b></p> <p><b>العقد الأصللي</b></p> <p><b>المادة 126</b></p> <p>يجب أن يحدد كل عقد ولو كان وعداً بالبيع، عندما يكون محله إحدى العمليات المنصوص عليها في المادة 113، ما إذا كان الثمن أو جزء منه سيؤدي بصفة مباشرة أو غير مباشرة وذلك بواسطة قرض أو عدة قروض خاضعة لأحكام الفروع 1 و 2 و 3 من هذا الباب.</p>

غير أنه، يمكن للمقرض أن يطالب المقترض في حالة توقفه عن الأداء بأن يسدد له، بعد إثبات ذلك، المصاريف المستحقة التي يكون قد دفعها بسبب التوقف عن الأداء، على أن يستثنى من ذلك كل تسديد جزافي لمصاريف التحصيل.

**الفرع 6****إيجار المفضي إلى البيع والإيجار المترون بوعده بالبيع****والإيجار مع خيار الشراء****الوعد بالبيع****المادة 135**

تُخضع عقود الإيجار المفضي إلى البيع أو الإيجار المترون بوعده بالبيع أو الإيجار مع خيار الشراء والمتعلقة بالعقارات المشار إليها في البند 1 من المادة 113 لأحكام هذا الباب وفق الشروط المحددة في هذا الفرع مع مراعاة أحكام المادة 114.

**المادة 136**

يجب أن يكون كل إشهار، كيما كانت الوسيلة المستعملة، يتعلق بأحد العقود الخاصة لأحكام هذا الفرع نزيها وإخباريا ويحدد هوية المكري وطبيعة العقد ومحله ويراعي أحكام المادتين 2 و 67 من القانون رقم 77.03 المتعلقة بالاتصال السمعي البصري.

إذا كان الإشهار المذكور يشتمل على عنصر أو أكثر من العناصر المرقمة يجب أن يشار فيه إلى مدة الإيجار وكذا إلى التكلفة السنوية وتفاصيل التكالفة الإجمالية للعملية.

**المادة 137**

فيما يخص العقود الخاصة لأحكام هذا الفرع، يجب على المكري أن يعد عرضا مكتوبا يوجه بالجانب إلى المكري المحتمل بائي وسيلة تثبت التوصل.

يتضمن العرض المذكور هوية الأطراف، ويحدد طبيعة العقد ومحله وكذا كيفيات إبرامه ولاسيما فيما يتعلق بتواريخ وشروط وضع العقار رهن التصرف ومتى الدفعات الأولية ومبلغ الاقرية وكذا كيفيات المراجعة المحتملة. ويدرج فيه كذلك تذكرة بأحكام المادة 138.

**المادة 131**

لا تطبق أحكام هذا الفرع على البيع بالزيادة.

**الفرع 5****التسديد المبكر للقرض وتوقف المقترض عن الأداء****المادة 132**

يجوز للمقترض بمبادرة منه أن يقوم في أي وقت بالتسديد المبكر الكلي أو الجزئي أو بعض القروض الخاصة لأحكام الفروع من 1 إلى 3 من هذا الباب. ويمكن أن يمنع عقد القرض تسديدا يساوي أو يقل عن عشرة في المائة من مبلغ القرض الأولي ماعدا إذا تعلق الأمر بالباقي منه.

إذا كان عقد القرض يتضمن شرطا يخول للمقترض، في حالة التسديد المبكر، الحق في المطالبة بتعويض عن الفوائد غير الحال أجلها، فإن هذا التعويض المحدد بنص تنظيمي لا يمكن أن يتجاوز ما يساوي 2% من رأس المال المتبقى، وذلك دون الإخلال بتطبيق أحكام الفقرة 3 من الفصل 264 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

عندما يكون عقد قرض مقتربنا بأسعار فائدة تختلف حسب فترات التسديد، فإنه يمكن أن يضاف إلى التعويض المنصوص عليه في الفقرة السابقة المبلغ الذي يضمن للمقرض، طوال المدة المنصرمة منذ البداية، الحصول على متوسط السعر المقرر عند منح القرض.

**المادة 133**

في حالة توقف المقترض عن الأداء وعندما لا يطالب المقرض بالتسديد الفوري لرأس المال المتبقى المستحق، فإن المقرض لا يجوز له أن يرفع من سعر الفائدة الواجب على المقترض أداءه إلى أن يستأنف التسديد العادي للأقساط التعاقدية المستحقة.

إذا اضطر المقرض لطلب فسخ العقد، جاز له أن يطالب المقترض عن الأداء بالتسديد الفوري لرأس المال المتبقى المستحق بإضافة الفوائد الحال أجلها وغير الموزدة، وترتبط على المبالغ المتبقية إلى تاريخ التسديد الفعلي فوائد عن التأخير على ألا يتجاوز سعرها الأقصى 2% من رأس المال المتبقى المستحق.

**المادة 134**

لا يمكن أن يتحمل المقرض أي تعويض أو أي تكالفة غير تلك المنصوص عليها في المادتين 132 و 133 في حالة التسديد المبكر أو التوقف عن الأداء المشار إليها في المادتين المذكورتين.

## المادة 141

في حالة إيجار مقرن بوعد بالبيع، وإيجار مع خيار الشراء، يبرم العقد الذي يثبت رفع الخيار تحت الشرط الواقف المنصوص عليه في المادة 127.

يلزم المكري في حالة عدم تحقق الشرط المذكور برد جميع المبالغ التي دفعها المكري باستثناء الأكيرية ومصاريف إصلاح العقار التي يتحملها المكري بمقتضى القانون أو العقد.

يتربت على المبلغ المذكور فوائد بالسعر القانوني ابتداء من اليوم السادس عشر الموالي لتاريخ تقديم طلب الاسترداد.

## باب الثالث

## أحكام مشتركة

## الفرع 1

## السعر الفعلى الإجمالي

## المادة 142

يراد في هذا القسم بالسعر الفعلى الإجمالي السعر المحدد وفقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

## المادة 143

يجب أن يشار إلى السعر الفعلى الإجمالي المشار إليه في المادة 142 في كل عقد قرض يخضع لأحكام هذا القسم.

## الفرع 2

## الكتاب

## المادة 144

يجب على الشخص الطبيعي الذي يتلزم في عقد عرفي بصفته كفلاً في العمليات التي تدخل في نطاق البابين الأول أو الثاني من هذا القسم أن يضمن في هذا العقد قبل توقيعه، تحت طائلة بطلان التزامه، البيان التالي دون غيره :

«إنتي إذ أتولى كفالة السيد ..... في حدود مبلغ ..... الذي يشمل أداء المبلغ الأصلي والفوائد، وعند الاقتضاء، الغرامات أو الفوائد عن التأخير ولدة .....، التزم بأن أسدد للمقرض المبالغ المستحقة من مداخيله وأموالي، إذا لم يقم السيد ..... بذلك شخصياً».

بالنسبة لعقود الإيجار المقرنة بوعد بالبيع أو مع خيار الشراء، يحدد العرض كذلك ما يلي :

1- الشروط المتعلقة برفع الخيار وتكلفته الموزعة بين قسط الدفعات الأولية والأكيرية المأخذة بعين الاعتبار لأداء الثمن من جهة وبين قيمة العقار المتبقية مع مراعاة أثر شروط المراجعة المحتمل التنصيص عليها في العقد من جهة أخرى ؟

2- شروط عدم إتمام البيع وتكلفته.

## المادة 138

يتربت على توجيه العرض إلزام المكري بالإبقاء على الشروط التي حددها طيلة مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلم المكري للعرض.

يتوقف العرض على قبول المكري الذي لا يمكنه قبول العرض إلا بعد عشرة أيام من تسليمه. ويجب أن يبلغ قبول المكري بأي وسيلة تثبت التوصل.

## المادة 139

لا يمكن للمكري، إلى حين قبول العرض، أن يقوم بأي إيداع أو يوقع أي ورقة تجارية أو يضمنها احتياطياً أو يوقع أي شيك أو أي ترخيص بالاقتطاع من حساب بنكي أو مصدر للدخل لفائدة المكري أو لحسابه.

## المادة 140

يحق للمكري، في حالة عدم تنفيذ المكري لعقد خاضع لأحكام هذا الفرع، المطالبة، زيادة على أداء الأكيرية الحال أجلها وغير المأداة، بتعويض لا يمكن أن يزيد على 2% من مبلغ الدفعات المطابق لقيمة العقار من حيث رأس المال والواجب أداؤه إلى غاية التاريخ المقرر لنقل الملكية، وذلك دون الإخلال بأحكام الفقرة 3 من الفصل 264 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

لا يجوز للمكري، في حالة الإيجار المفضي إلى البيع، أن يطالب باسترداد العقار إلا بعد رد المبالغ المدفوعة المطابقة لقيمة العقار المذكور من حيث رأس المال.

لا يمكن أن يتحمل المكري أي تعويض أو أي تكلفة غير تلك المنصوص عليها أعلاه. غير أن للمكري أن يطالب المكري، في حالة توقفه عن الأداء، بأن يسدده، بعد إثبات ذلك، المصاريف المستحقة التي يكون قد دفعها بسبب التوقف عن الأداء، على أن يستثنى من ذلك كل تسديد جزافي لمصاريف التحصيل.

اجتماعية غير متوقعة أن يوقف تنفيذ التزامات المدين بأمر من رئيس المحكمة المختصة. ويمكن أن يقرر في الأمر على أن المبالغ المستحقة لا تترتب عليها فائدة طيلة مدة المهلةقضائية.

يجوز للقاضي، علامة على ذلك أن يحدد في الأمر الصادر عنه كيفيات أداء المبالغ المستحقة عند انتهاء أجل وقف التنفيذ، دون أن تتجاوز الدفعة الأخيرة الأجل الأصلي المقرر لتسديد القرض بأكثر من ستين. غير أن له أن يؤجل البت في كيفيات التسديد المذكورة إلى حين انتهاء أجل وقف التنفيذ.

#### الفرع 5

#### **الكمبيالات والسنادات لأمر**

##### المادة 150

دون المساس بتحكّم المادة 164 من القانون رقم 15.95 المتعلّق بمدونة التجارة تعتبر باطلة الكمبّيالات والسنادات لأمر الموقعة أو المضمونة احتياطياً من لدن المقترض، عند القيام بعمليات القرض الخاصة لأحكام هذا القسم.

#### الفرع 6

#### **أحكام مختلفة**

##### المادة 151

تعتبر أحكام هذا القسم من النظام العام.

#### **القسم السابع**

#### **جمعيات حماية المستهلك**

##### **الباب الأول**

##### **أحكام عامة**

##### المادة 152

تنولى جمعيات حماية المستهلك، المؤسسة والعاملة وفقاً للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل، المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات، الإعلام والدفاع والنهوض بمصالح المستهلك وتعمل على احترام أحكام هذا القانون.

##### المادة 153

لا تعتبر جمعية لحماية المستهلك، حسب مدلول هذا القانون، الجمعية

التي :

- تضم من بين أعضائها أشخاصاً معنوين يزاولون نشاطاً يهدف إلى الحصول على ربح :

##### المادة 145

إذا طلب الدائن كفالة على وجه التضامن من أجل إحدى العمليات التي تدخل في نطاق البابين الأول أو الثاني من هذا القسم، يجب على الشخص الذي تولى مهمة كفيل أن يسبق توقيعه، تحت طائلة بطلان التزامه، بالبيان التالي :

«إنني بصفتي كفيلاً بالتضامن، أعلم أنني لا أتوفر على حق المطالبة بتجريد المدين المنصوص عليه في الفصل 1136 من الظهير الشريف «ال الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون «الالتزامات والعقود، وعليه أتعهد أن أسدد للدائن على وجه التضامن مع السيد أو السادة ..... دون مطالبته بمتابعته أو متابعتهم مسبقاً».

##### المادة 146

يجب على المقرض أن يخبر كل شخص طبيعي كفيل في إحدى العمليات التي تدخل في نطاق البابين الأول والثاني من هذا القسم، بتوقف المدين الأصلي عن الأداء منذ حدوث أول عارض. وفي حالة عدم تقييد المقرض بهذا الالتزام، فإن الكفيل لا يلزم بأداء الفرمانات أو الفوائد عن التأخير المستحقة بين تاريخ العارض الأول المذكور والتاريخ الذي تم فيه إخباره بذلك.

##### المادة 147

لا يمكن للمقرض أن يعتد بعد كفالة يتعلق بعملية من العمليات التي تدخل في نطاق البابين الأول أو الثاني من هذا القسم، أبرمه شخص طبيعي يكون التزامه، عند إبرامه، غير متناسب بشكل واضح مع أمواله ومداخيله، ماعدا إذا كانت للكفيل ذمة مالية تساعد على الوفاء بالتزامه عند دعوته إلى ذلك.

##### الفرع 3

#### **مكافأة المولد**

##### المادة 148

لا يمكن، بأي حال من الأحوال، لأي مورد سواء كان أجيراً أو غير أجير بمؤسسة ائتمان أن يتلقى مكافأة بحسب سعر القرض الذي عمل على إبرامه مع مشتري المقولات أو العقارات.

##### الفرع 4

#### **الإهمال التضليلي**

##### المادة 149

بالرغم من أحكام الفقرة 2 من الفصل 243 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون «الالتزامات والعقود، يمكن ولاسيما في حالة الفصل عن العمل أو حالة

- التبرعات أو الهبات التي يتم منحها للصندوق؛
  - أي موارد أخرى يحصل عليها بشكل قانوني.
- يحدد بمرسوم نظام تسيير الصندوق وتديره ماليته ونسبة الغرامات وطبيعة الموارد المخصصة له بمقتضى هذه المادة.

## الباب الثاني

### **الدعوى القضائية المرفوعة من طرف الجامعة الوطنية وجمعيات حماية المستهلك**

المادة 157

يمكن للجامعة الوطنية ولجمعيات حماية المستهلك المعترض لها بصفة المنفعة العامة العامة طبقاً لأحكام المادة 154 أن ترفع دعوى قضائية، أو أن تتدخل في دعوى جارية. أو أن تنصب نفسها طرفاً مدنياً أمام قاضي التحقيق، للدفاع عن مصالح المستهلك، وتمارس كل الحقوق المخولة للطرف المدني المتعلقة بالأفعال والتصرفات التي تلحق ضرراً بالمصلحة الجماعية للمستهلكين.

غير أن جمعيات حماية المستهلك غير المعترض لها بصفة المنفعة العامة والتي يكون غرضها حصرياً هو حماية المستهلك، لا يمكن أن تمارس الحقوق المخولة لها بمقتضى الفقرة الأولى أعلاه إلا بعد حصولها على إذن خاص بالتقاضي من الجهة المختصة وحسب الشروط التي يحددها نص تنظيمي.

لا تطبق أحكام الفقرة الثانية من المادة 7 من القانون رقم 22.01 المتعلقة بالسيطرة الجنائية على الجامعة الوطنية وجمعيات حماية المستهلك المشار إليها في هذه المادة.

المادة 158

استثناء من أحكام الباب الثالث من القسم الثاني والفقرة الثالثة من الفصل 33 من قانون المسطرة المدنية، يجوز للجامعة ولكل جمعية لحماية المستهلك المشار إليها في المادة 157 في حالة ما إذا تعرض عدة مستهلكين وكانوا أشخاصاً طبيعيين معروفة هويتهم، لأضرار فردية تسبب فيها نفس المورد وكان مصدرها واحداً، أن تقيم دعوى المطالبة بالتعويض أمام أي محكمة باسم المستهلكين المذكورين عندما تكون موكلاً من قبل مستهلكين اثنين على الأقل من المستهلكين المعنين بالأمر.

لا يمكن التماس الوكالة عن طريق دعوة العموم عبر التلفزة أو الإذاعة ولا عن طريق إعلان أو منشور أو أية وسيلة من وسائل الاتصال عن بعد.

يجب أن تمنح الوكالة كتابة من قبل كل مستهلك.

- تتلقى مساعدات أو إعانات من مقاولات أو مجموعة مقاولات تزود المستهلك بسلع أو منتجات أو تقدم لهم خدمات؛
- تقوم بالإشهار التجاري أو بإشهار لا يكتسي طابعاً إعلامياً صرفاً فيما يخص السلع أو المنتجات أو الخدمات؛
- تتولى القيام بنشاط آخر غير حماية مصالح المستهلك؛
- تهدف إلى تحقيق غرض يكتسي طابعاً سياسياً.

المادة 154

يمكن لجمعيات حماية المستهلك أن يعترض لها بصفة المنفعة العامة إذا استوفت الشروط الواردة في النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل المتعلقة بحق تأسيس الجمعيات، ويجب أن يكون غرضها المنصوص عليه في نظامها الأساسي هو حماية مصالح المستهلك حصرياً، وأن تكون خاضعة لأنظمة أساسية مطابقة لنظام أساسي نموذجي يحدد بنص تنظيمي.

المادة 155

يجب على جمعيات حماية المستهلك المعترض لها بصفة المنفعة العامة وفقاً لأحكام المادة 154 أن تتكلّل في إطار جامعة وطنية لحماية المستهلك خاضعة للتشريع المتعلق بحق تأسيس الجمعيات وأحكام هذا القانون.

يعترض للجامعة الوطنية لحماية المستهلك بقوة القانون بصفة المنفعة العامة.

يحدد النظام الأساسي للجامعة الوطنية لحماية المستهلك بمرسوم.

ويمنع لها الاعتراف بصفة المنفعة العامة بموجب مرسوم.

المادة 156

يتم إنشاء، وفقاً للتشريعات المعمول بها، صندوق وطني لحماية المستهلك وذلك لتمويل الأنشطة والمشاريع الهدافة إلى حماية المستهلك، وتطوير الثقافة الاستهلاكية ودعم جمعيات حماية المستهلك المؤسسة وفقاً لأحكام هذا القانون.

تشرف الوزارة المكلفة بالتجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة على تدبير هذا الصندوق.

- تكون موارد الصندوق من:
- مخصصات من الميزانية العامة؛
- نسبة من الغرامات المحصلة من النزاعات التي تم البت فيها بمقتضى هذا القانون؛

تطبق الغرامة التهديدية فور انتهاء الأجل المحدد من طرف المحكمة وتصفي عن النطق بالحكم.

المادة 164

بالرغم من الأحكام التشريعية المخالفة، تدلي النيابة العامة تلقائياً أو بأمر من المحكمة التي تنظر في الدعوى بالمحاضر وتقارير البحث التي في حوزتها والتي يكون الإدلاء بها مفيدة للفصل في النزاع.

المادة 165

يمكن للمحكمة التي تنظر في الدعوى أن تأمر بنشر الحكم الصادر عنها بالوسائل التي تحدها ويتم هذا النشر طبقاً للشروط وتحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في القانون الجنائي.

تم عملية النشر على حساب المحكوم عليه أو الطرف الذي خسر الدعوى.

### القسم الثامن

#### مسطرة البحث من المخالفات وإثباتها

المادة 166

علاوة على ضباط الشرطة القضائية، يكون الباحثون المنتدبون خصيصاً لهذا الغرض من قبل الإدارة المختصة مؤهلين للقيام بأعمال البحث عن المخالفات لأحكام هذا القانون وإثباتها.

يجب أن يكونوا محلفين وأن يحملوا بطاقة مهنية تسلمهما الإدارة المختصة لهذا الغرض وفق الإجراءات المحددة بنص تنظيمي.

يلزم الأعوان المشار إليهم في هذه المادة بكتمان السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في الفصل 446 من القانون الجنائي.

المادة 167

يتربى على إثبات المخالفات تحري محاضر توجه إلى وكيل الملك المختص داخل أجل لا يمكن أن يتعدى 15 يوماً من تاريخ إتمام البحث.

يتعرض للمتابعة التأديبية الأعوان المشار إليهم في المادة 166 الذين لا يتقيدون بالأجل المذكور في الفقرة أعلاه دون عذر مقبول.

المادة 168

بالرغم من أحكام المادة 24 من القانون المتعلق بالسيطرة الجنائية، تتضمن المحاضر المذكورة طبيعة المعاينات أو أعمال المراقبة المنجزة وتاريخها ومكانها ويوقعها الباحث أو الباحثون والشخص أو الأشخاص المعنيون بالتحريات. وإذا امتنع الشخص أو الأشخاص المعنيون المذكورون عن التوقيع، يجب الإشارة إلى ذلك في المحضر. وتسليم نسخة من المحاضر إلى الأطراف المعنية. ويوثق بضمونها إلى أن يثبت العكس بأي وسيلة من وسائل الإثبات.

المادة 159

يكون الاختصاص المحلي في الدعاوى الجنائية لمحكمة محل الذي وقع فيه الفعل المتسبب للضرر أو أمام محكمة موطن المدعى عليه باختيار الجامعة الوطنية أو جمعية حماية المستهلك.

تقام الدعاوى الجنائية التابعة أمام المحكمة الظرفية وفقاً للشروط المقررة في القانون 22.01 المتعلقة بالسيطرة الجنائية.

توجه الإشعارات والتبلigات التي تهم المستهلك إلى الجامعة الوطنية أو جمعية حماية المستهلك التي تقيم الدعوى نيابة عنه، وتكون صحيحة بتسليمها إليها مع احترام الأجال المقررة في القانون.

المادة 160

تمارس الوكالة بالجانب.

المادة 161

يمكن لأي مستهلك أن يسحب التوكيل المشار إليه في المادة 158 في أي وقت.

غير أن الدعوى المثارة من طرف الجامعة الوطنية أو جمعية حماية المستهلك تبقى جارية بغض النظر عن عدد المستهلكين المرفوعة باسمهم.

المادة 162

يمكن للجامعة الوطنية أو جمعية حماية المستهلك المشار إليها في المادة 157، أن تطلب من المحكمة التي تنظر في الدعوى أو الدعوى التابعة أن تأمر المدعى عليه أو الظنين، بإيقاف التصرفات غير المشروعة أو حذف شرط غير مشروع أو تعسفي في العقد أو في نموذج العقد المقترن أو الموجه إلى المستهلك.

يكون الأمر الصادر عن المحكمة مقررونا بغرامة تهديدية تحددها المحكمة ومشمولاً بالنفاذ المعجل.

تطبق الغرامة التهديدية ابتداء من اليوم الثامن الموالي لتاريخ الأمر إذا صدر حضورياً، وابتداء من اليوم الثامن الموالي ليوم التبليغ، إذا لم يصدر حضورياً، ما لم تحدد المحكمة أعلاه آخر لتطبيق الغرامة لا يتعدى ثلاثة أيام.

المادة 163

إذا أعرب المدعى عليه أو الظنين عن رغبته في إيقاف التصرفات غير المشروعة أو حذف شرط غير مشروع أو تعسفي في العقد أو في نموذج العقد المقترن أو الموجه إلى المستهلك، تطبق المحكمة متضيقات المادة السابقة، وتمهل المعنى بالأمر أعلاه لا يتعدى ثلاثة أيام قابلة للتتجديد مرة واحدة.

يجب أن يخبر بذلك وكيل الملك الذي توجد الأماكن المعنية في دائرة نفوذه.

تم الزيارة والجز تحت سلطة ومراقبة وكيل الملك الذي رخص بها، ويعين واحداً أو أكثر من ضباط الشرطة القضائية يكافرون بحضور العمليات المذكورة وبإellarهها. وتطبق عند الحاجة أحكام الفقرة الثانية من البند الثاني من المادة 60 من القانون المتعلقة بالسيطرة الجنائية.

تم الزيارة التي لا يمكن التبرع فيها قبل الساعة السادسة صباحاً أو بعد التاسعة مساءً بحضور من يشغل الأماكن أو ممثله، وعند غيابه تطبق أحكام المادة 104 من القانون المتعلقة بالسيطرة الجنائية.

لا يجوز أن يطلع على الأوراق والوثائق قبل حجزها إلا الباحثون ومن يشغل الأماكن أو ممثله وضباط الشرطة القضائية.

تنجز أعمال جرد الوثائق المحجوزة ووضع الأختام عليها وفقاً لـأحكام القانون المتعلقة بالسيطرة الجنائية.

توجه أصول المحضر والجرد إلى وكيل الملك الذي رخص بالزيارة وتسلم نسخة منها إلى المعنى بالأمر.

وسلم إلى المعنيين بالأمر وعلى ثقتهما نسخ من الوثائق الواجب إبقاؤها تحت الحجز مصادق عليها من طرف الباحث المكلف بإجراء البحث ويشار إلى ذلك في المحضر.

تعاد إلى من يشغل الأماكن أو ممثله الأوراق والوثائق التي لم تتحقق مفيدة لإظهار الحقيقة.

#### المادة 171

يجوز للباحثين، في إطار المهام التي يقومون بها، أن يطلعوا دون مواجهتهم بالسر المهني، على كل وثيقة أو معلومات توجد في حوزة الإدارات والمؤسسات العامة والجماعات المحلية.

#### المادة 172

فيما يخص البحث عن مخالفات أحكام المادتين 21 و 22 وإثباتها، يجوز للباحثين أن يطالبوا المعلن بأن يضع رهن تصرفهم جميع العناصر الكافية بتبرير الادعاءات أو البيانات أو العروض الإشهارية. ويجوز لهم كذلك أن يطالبوا المعلن أو وكالة الإشهار أو المسؤول عن الوسيلة المستعملة في الإشهار بأن يضع رهن تصرفهم الرسائل الإشهارية التي تم بثها.

دون الإخلال بأحكام الفقرة أعلاه، يجب أن يكون المعلن الذي تم بث الإشهار المقارن لحسابه قادرًا على إثبات صحة ادعاءاته وبياناته وعروضه الواردة في الإشهار المذكور داخل أقرب الأجال.

تعفى الحاضر من إجراءات ورسوم التنبير والتسجيل، وتحرر في الحال بالنسبة إلى المعابن المخصوص عليها في المادة 170.

يجب، فيما يخص الأبحاث الواردة في المادة 169 بعده، الإشارة في الحاضر إلى أنه تم إطلاع مرتكب المخالفة على تاريخ ومكان تحريرها وإلى أنه تلقى الأمر بحضور عملية التحرير.

يقيد استدعاء مرتكب المخالفة في سجل خاص ذي أرومات ويتضمن الإشارة إلى تاريخ تسليميه باسم مرتكب المخالفة الشخصي والعائلي ومحل وطبيعة النشاط الذي يمارسه وكذا الأمر المشار إليه أعلاه.

يعتبر الأمر موجهاً بصورة صحيحة عندما يسلم الاستدعاء إلى مرتكب المخالفة في مقر عمله أو بمحل سكانه أو إلى أحد مستخدميه أو إلى أي شخص يتولى بأي صفة كانت تسخير أو إدارة المقاولة، ويشار إلى إجراء التسليم في الاستدعاء.

تحرر الحاضر ضد مجهول إذا تعذر تحديد هوية مرتكب المخالفة.

#### المادة 169

يمكن للباحثين أن يلجوا جميع المحلات أو الأراضي أو وسائل النقل المعدة لغرض مهني وأن يطلبوا الإطلاع على السجلات والفاتورات وغيرها من الوثائق المهنية وأن يحصلوا على نسخ منها بأي وسيلة كانت وفي أي حامل وأن يجمعوا بناء على استدعاء أو في عين المكان المعلومات والإثباتات.

يشمل عمل الباحثين كذلك، عند الاقتضاء، البضائع أو المنتجات التي يتم نقلها. ولهذه الغاية، يجوز لهم أن يطلبوا لأجل القيام بهمهم، فتح جميع الطرود والأمتعة عند إرسالها أو تسليمها بحضور الناقل أو المرسل أو المرسلة إليه أو بحضور وكلائهم.

يلزم المقاولون في النقل بعدم عرقلة العمليات المذكورة وبإلاهء بسندات التنقل وتذاكر النقل والتوصيل وسندات الشحن والتصاريح الموجودة في حوزتهم.

يجوز للباحثين أن يطلبوا من الإدارة تعيين خبير قضائي لإجراء أي خبرة حضورية لازمة.

#### المادة 170

لا يجوز للباحثين المشار إليهم أعلاه القيام بزيارة جميع الأماكن وبحجز الوثائق وكل حامل للمعلومات إلا في إطار الأبحاث التي تأمر بها الإداره المختصة ويتRxics معلم من وكيل الملك التابعة للأماكن المراد زيارتها لدائرة نفوذه. وإذا كانت الأماكن المذكورة تقع في دائرة نفوذ عدة محاكم وكان من الواجب القيام في أن واحد بتدخل في كل مكان من الأماكن المذكورة، جاز أن يسلم أحد وكلاء الملك المختصين ترخيصاً واحداً.

يمكن الطعن في القرارات التي تبت في طلبات رفع اليد أمام الغرفة الجنحية أو أمام غرفة الجنح الاستئنافية، بحسب ما إذا تم إصدار القرار المطعون فيه من طرف قاضي التحقيق أو من طرف المحكمة المحتلة عليها المتابعتين.

تبت الغرفة الجنحية وغرفة الجنح الاستئنافية في الطعن داخل أجل لا يتجاوز عشرة أيام ابتداء من تاريخ التوصل بالملف.

يكون المعلن الذي تم الإشهار لحسابه مسؤولاً بصفة أصلية عن المخالفة المرتكبة.

إذا كان مرتكب المخالفة شخصاً معنوياً يتحمل مسؤوليته المسائية، ويُعاقب عن المشاركة في الجريمة طبقاً لأحكام القانون الجنائي.

وتكون الجنحة بمجرد القيام بالإشهار أو الإطلاع عليه أو تلقيه من طرف المستهلك.

المادة 176

يعاقب بغرامة من 10.000 إلى 50.000 درهم المورد الذي يقوم بكل إشهار كييفما كانت تقنية الاتصال عن بعد وذلك دون مراعاة أحكام المادتين 23 و 24.

يمكن للمحكمة إضافة إلى ذلك أن تأمر بنشر أو تعليق الحكم الصادر بالإدانة.

المادة 177

يعاقب على مخالفات أحكام المواد 29 و 30 و 32 بغرامة من 1.200 إلى 10.000 درهم.

ترفع الغرامة إلى الضعف في حالة العود.

يعتبر في حالة العود، من يرتكب مخالفة داخل أجل الخمس سنوات المواتية لصدور حكم حائز على قوة الشيء المقصي به من أجل أفعال مماثلة.

المادة 178

يعاقب بغرامة من 1200 إلى 50.000 درهم المورد الذي يرفض إرجاع المبالغ إلى المستهلك وفق الشروط المنصوص عليها في المادتين 37 و 40.

في حالة العود ترفع الغرامة إلى الضعف.

يعتبر في حالة العود، من يرتكب مخالفة داخل أجل الخمس سنوات المواتية لصدور حكم حائز على قوة الشيء المقصي به من أجل أفعال مماثلة.

**القسم التاسع****العقوبات النجارية**

المادة 173

يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 5.000 درهم على مخالفات أحكام القسم الثاني من هذا القانون والمنصوص المتذكرة لتطبيقه.

المادة 174

يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 250.000 درهم على مخالفات أحكام المادتين 21 و 22.

يمكن رفع المبلغ الأقصى للغرامة المنصوص عليها في هذه المادة إلى نصف نفقات الإشهار المكون للجنحة.

إذا كان المخالف شخصاً معنوياً يُعاقب بغرامة تتراوح ما بين 50.000 و 1.000.000 درهم.

لأجل تطبيق أحكام هذه المادة، تطلب المحكمة من الأطراف ومن المعلن إمدادها بجميع الوثائق المفيدة. ويجوز لها في حالة الرفض، أن تأمر بمحجز الوثائق المذكورة أو باتخاذ كل إجراء من إجراءات التحقيق الملائمة. ويجوز لها كذلك أن تحكم بأداء غرامة تهديدية تبلغ 10.000 درهم عن كل يوم تأخير، ابتداءً من التاريخ الذي حدّته للإدلاء بالوثائق المذكورة.

المادة 175

تطبق كذلك العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 174 في حالة رفض الإدلاء بعناصر التبرير أو بالإشهارات التي تم بثها والمطلوبة وفق الشروط المقررة في الفقرة الأولى من المادة 172. وتطبق هذه العقوبات أيضاً في حالة عدم التقييد بالأحكام الصادرة بوقف الإشهار أو عدم تنفيذ الإعلانات الاستدراكية داخل الأجل المحدد.

تأمر المحكمة في حالة الإدانة، بنشر أو تعليق المقرر القضائي أو بهما معاً. ويمكن لها، إضافة إلى ذلك، أن تأمر بنشر إعلان أو عدة إعلانات استدراكية على نفقة المحكوم عليه. ويحدد المقرر القضائي مضمون الإعلانات وكيفيات نشرها أو بثها ويعين للمحكوم عليه أجل للتنفيذ. وفي حالة عدم القيام بذلك، يتم البث أو النشر بناء على طلب النيابة العامة وعلى نفقة المحكوم عليه.

يمكن لقاضي التحقيق أو المحكمة المحالة عليها المتابعة أن يأمر بوقف الإشهار سواء بطلب من النيابة العامة أو من المطالب بالحق المدني أو تلقائياً. ويكون الإجراء المتذكرة بهذه الكيفية قابلاً للتنفيذ رغم كل طرق الطعن. ويمكن الأمر برفع اليد من طرف الجهة التي أمرت بوقف الإشهار أو المحكمة المحالة عليها القضية. وينتهي مفعول الإجراء في حالة صدور مقرر بعد المتابعة أو بالبراءة.

<p><b>المادة 185</b></p> <p>دون الإخلال بالعقوبة الأشد، يعاقب بغرامة من 50.000 إلى 200.000 درهم منظمو العمليات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 60 الذين لم يتقيدوا بالشروط المقررة في الباب التاسع من القسم الرابع من هذا القانون، ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر حكمها أو تعليقه على نفقة المحكوم عليه بالكيفية التي تقررها.</p> <p><b>المادة 186</b></p> <p>يعاقب على مخالفات أحكام المواد من 66 إلى 73 والنصوص المتخذة لتطبيقها بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم.</p> <p><b>المادة 187</b></p> <p>يعاقب بغرامة من 6.000 إلى 20.000 درهم المقرض الذي يغفل التقييد بالإجراءات المقررة في المواد من 77 إلى 83 وعن إدراج الاستمارة القابلة للقططاع في عرض القرض تطبيقاً للمادة 85.</p> <p>تطبق نفس العقوبة على المعلن الذي يبث لحسابه إشهار غير مطابق لأحكام المادتين 76 و 101.</p> <p>وإذا كان مرتكب المخالفة شخصاً معنوياً، يتحمل مسؤوليته الأضرار المرتبطة عن المخالفة بالتضامن معه.</p> <p>يجوز للمحكمة كذلك أن تأمر بنشر الحكم أو تصحيح الإشهار أو بهما معاً على نفقة المحكوم عليه.</p> <p>تطبق العقوبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة كذلك على المورد الذي يخالف أحكام المادتين 92 و 102.</p> <p><b>المادة 188</b></p> <p>يعاقب بغرامة من 30.000 إلى 200.000 درهم :</p> <p>1 - الشخص الذي يقوم، خلافاً لأحكام الفقرة الأولى من المادة 84، بحمل نفس المستهلك على توقيع عدة عروض مسبقة بمبلغ إجمالي من حيث رئيس المال يفوق القيمة المأداة بقرض السلعة المشتراء أو الخدمة المقدمة ؛</p> <p>2 - الشخص الذي يقوم، خلافاً لأحكام الفقرة الثالثة من المادة 85، بتسجيل أسماء الأشخاص الممارسين لحق التراجع أو يعمل على تسجيلها في سجل معين ؟</p> <p>3 - المقرض أو المورد الذي يطلب أو يتلقى خلافاً لأحكام المادتين 87 و 99، مبلغاً بأي شكل من الأشكال من المفترض ؟</p> <p>4 - الشخص الذي يحمل غيره على توقيع ترخيص للقططاع من حسابات بنكية أو أي مصادر للدخل تتضمن شروطاً مخالفة لأحكام المادتين المشار إليها أعلاه ؟</p>	<p><b>المادة 179</b></p> <p>يعاقب بغرامة من 2.000 إلى 20.000 درهم المورد الذي لا ينفذ الطلبية وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 39.</p> <p><b>المادة 180</b></p> <p>يعاقب على كل مخالفة لأحكام المواد من 47 إلى 51 وكذلك المادة 31 بغرامة من 1.200 إلى 25.000 درهم.</p> <p>إذا كان المخالف شخصاً معنوياً يعاقب بغرامة تتراوح ما بين 50.000 و 1.000.000 درهم.</p> <p><b>المادة 181</b></p> <p>يعاقب المورد الذي يغفل التقييد بالالتزامات المقررة في المادة 54 بغرامة من 2.000 إلى 10.000 درهم.</p> <p>تطبق نفس العقوبة على عدم التقييد بأحكام المادة 55.</p> <p><b>المادة 182</b></p> <p>يعاقب على مخالفات أحكام المادتين 56 و 57 والنصوص المتخذة لتطبيقها بغرامة من 1.200 إلى 10.000 درهم.</p> <p>في حالة العود ترفع الغرامة إلىضعف.</p> <p>يعتبر في حالة العود، من يرتكب مخالفة داخل أجل الخمس سنوات المواتية لصدور حكم حائز على قوة الشيء المقضى به من أجل أفعال مماثلة.</p> <p><b>المادة 183</b></p> <p>دون الإخلال بالعقوبات الأشد، يعاقب على مخالفات أحكام المادة 58 بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة من 20.000 إلى 40.000 درهم.</p> <p>علاوة على ذلك، يمكن الحكم على مرتكب المخالفة بإرجاع المبالغ التي تم دفعها من قبل الزبناء غير الراضين دون أن يكون له حق الرجوع على الذين توصلوا بالسلعة.</p> <p>يمكن للمحكمة أن تأمر بتعليق حكمها أو نشره على نفقة المحكوم عليه بالكيفية التي تقررها.</p> <p><b>المادة 184</b></p> <p>يعاقب على مخالفة أحكام المادة 59 المتعلقة باستغلال ضعف المستهلك أو جهله بالحبس من شهر إلى خمس سنوات وبغرامة من 1.200 إلى 50.000 درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، وذلك دون الإخلال بأحكام الفصل 552 من مجموعة القانون الجنائي.</p> <p>إذا كان المخالف شخصاً معنوياً يعاقب بغرامة تتراوح ما بين 50.000 و 1.000.000 درهم.</p>
---	--

تطبق نفس العقوبة على الشخص الذي يطلب من المقرض أو المكتري أو يقطع من حسابه مبالغ تفوق المبالغ المرخص له المطالبة بها أو اقتطاعها تطبيقاً لأحكام المادة 134 أو الفقرتين الأخيرتين من المادة 140.

علاوة على ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بتعليق حكمها أو نشره أو هما معاً على نفقة المحكوم عليه بالكيفية التي تقررها.

المادة 193

يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة 143 بغرامة من 20.000 إلى 30.000 درهم.

المادة 194

يعاقب على كل مخالفة لأحكام المادة 206 بغرامة مالية من 2.000 إلى 5.000 درهم.

المادة 195

لا تطبق الأحكام الجنائية الواردة في هذا القانون إلا إذا تعذر تكييف الأفعال المعقاب عليها تكييفاً جنائياً أشد، عملاً بأحكام القانون الجنائي.

### القسم العاشر

#### أحكام متفرقة وانتقالية

المادة 196

تننسخ أحكام الفصل 10 من القانون رقم 13.83 المتعلقة بالجزر عن الغش في البيضاء وأحكام المادتين 49 و 50 من القانون رقم 06.99 المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة ابتداءً من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية. غير أن الأحكام التنظيمية المتخذة لتطبيق المادة 50 الآتية الذكر تبقى سارية المفعول إلى أن يتم نسخها.

المادة 197

يدخل هذا القانون حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مع مراعاة الأحكام التالية :

- تدخل أحكام المواد 3 و 4 و 6 ومن 12 إلى 14 حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ سريان مفعول النصوص التنظيمية الضرورية لتطبيقها.
- وابتداءً من هذا التاريخ تننسخ أحكام المواد 47 و 48 والفقرة الأولى من المادة 71 من القانون السالف الذكر رقم 06.99 المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة .

- تدخل أحكام المادة 47 حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ سريان مفعول النصوص التنظيمية الضرورية لتطبيقها .

5- الشخص الذي يحمل المقرض على تسليم شيك أو توقيع أوراق تجارية أو قبولها أو ضمانها احتياطياً :

6- الشخص الذي يصر دون حق على عدم أداء المبالغ المشار إليها في الفقرة ما قبل الأخيرة من المادة 97.

المادة 189

يعاقب المعلن الذي يبيث لحسابه إشهار بموافقة غير مطابق لأحكام المواد 115 و 116 و 136 بغرامة من 30.000 إلى 200.000 درهم.

يجوز للمحكمة كذلك أن تأمر بتعليق حكمها أو نشره على نفقة المحكوم عليه بالكيفية التي تقررها.

المادة 190

يعاقب المقرض أو المكري الذي لا يتقييد بأحد الالتزامات المنصوص عليها في المواد 117 و 118 و 119 والفقرة الثانية من المادة 124 والمادة 125 والمادة 137 بغرامة من 3.000 إلى 20.000 درهم.

يعاقب بغرامة من 30.000 إلى 200.000 درهم المقرض الذي يحمل المقرض أو الكفيل المصرح به على توقيع العرض أو يتلقى منهم قبولة دون أن يتضمن أي تاريخ أو يتضمن تاريخاً مغلوطاً من شأنه أن يوهم بأنه تم قبول العرض بعد انتقام أيام العشرة أيام المنصوص عليه في المادة 120.

تطبق نفس العقوبة على المكري الذي يحمل المكتري على توقيع العرض أو يتلقى منه قبولة دون أن يتضمن أي تاريخ أو يتضمن تاريخاً مغلوطاً من شأنه أن يوهم بأنه تم قبول العرض بعد انتقام أيام العشرة أيام المنصوص عليه في المادة 138.

وفي الحالات المنصوص عليها في الفقرتين السابقتين يمكن، علاوة على ذلك، أن يفقد المقرض أو المكري الحق في الفوائد بصفة كلية أو في حدود النسبة المقررة من قبل المحكمة.

المادة 191

يعاقب بغرامة من 30.000 إلى 200.000 درهم المقرض أو المكري الذي يقبل، خلافاً لأحكام المادة 121 أو المادة 139، أن يتسلّم من المقرض أو المكتري أو لحساب أحدهما، مبلغاً أو وديعة أو شيكاً أو أي ورقة تجارية موقعة أو مظهرة أو مضمونة احتياطياً لفائدةه أو يستعمل ترخيصاً بالاقتطاع من حساب بنكي أو أي مصدر للدخل.

المادة 192

يعاقب بغرامة من 30.000 إلى 200.000 درهم المقرض المخالف لأحكام الفقرة الأولى من المادة 124 أو المورد المخالف لأحكام المادة 127 أعلاه أو المكري المخالف لأحكام المادة 141 الذي لا يقوم بإرجاع المبالغ المنصوص عليها في المواد المذكورة.

## المادة 201

يجب على جمعيات حماية المستهلك المؤسسة طبقاً للقانون في تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، عند الاقتضاء، أن تكون مطابقة لأحكام المادة 153 من هذا القانون وذلك داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ النشر السالف الذكر.

دون الإخلال بأحكام الفقرة الأولى، يجب على جمعيات حماية المستهلك المشار إليها في الباب الأول من القسم السابع كل فيما يخصه عند تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية والتي تريد إقامة الدعاوى المنصوص عليها في الباب الثاني من القسم السابع أن تكون مطابقة لأحكام المادة 154، وذلك ابتداء من تاريخ دخول الإجراءات التنظيمية اللازمة لتطبيق المادة المذكورة حيز التنفيذ.

ينسخ ابتداء من هذا التاريخ، أحكام المادة 99 من القانون رقم 06.99 المتطرق بحرية الأسعار والمنافسة.

## المادة 202

في حال نزاع بين المورد والمستهلك، ورغم وجود أي شرط مخالف، فإن المحكمة المختصة هي محكمة موطن أو محل إقامة المستهلك أو محكمة المحل الذي وقع فيه الفعل المتسبب فيضرر باختيار هذا الأخير.

## المادة 203

الأجال المنصوص عليها في هذا القانون أجال كاملة.

## المادة 204

يحدث مجلس استشاري أعلى للاستهلاك مستقل تناط به على الشخصوص مهمة اقتراح وإبداء الرأي حول التدابير المتعلقة بإنعاش ثقافة الاستهلاك والرفع من مستوى حماية المستهلك.

## المادة 205

يحدد تأليف المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك وكيفيات سيره طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

## المادة 206

إن كل عقد حرر بلغة أجنبية يصطحب وجوباً بترجمة إلى العربية.

- تدخل أحكام الباب التاسع من القسم الرابع المتعلقة بالعمليات الإشهارية لأجل الربع، حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ سريان مفعول النصوص التنظيمية الضرورية لتطبيقها؛

- تدخل أحكام المادة 83 حيز التنفيذ ابتداء من تاريخ سريان مفعول النصوص التنظيمية الضرورية لتطبيقها.

## المادة 198

يجب على المورد :

- داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، أن يطابق عقود الاشتراك محددة المدة الجارية مع أحكام المادة 7، إلا إذا كانت متفضياتها أكثر فائدة بالنسبة للمستهلك؛

- داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، أن يطابق العقود الجارية مع أحكام النظام العام المنصوص عليها في القسم الثالث المتعلق بحماية المستهلك من الشروط التعسفية؛

- داخل أجل سنة ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، أن يطابق أي شعار أو تسمية شركة أو إسم تجاري مع أحكام المادة 55.

## المادة 199

يجب على المقرض الخاضع لأحكام الباب الأول من القسم السادس المتعلق بالقروض الاستهلاكية داخل أجل ستة أشهر ابتداء من نشر هذا القانون بالجريدة الرسمية أن يطابق :

- عقود القروض الاستهلاكية المنصوص عليها في المادة 79 مع أحكام النظام العام إلا إذا كانت بنودها أكثر فائدة بالنسبة للمقرض؛

- عقود القروض الاستهلاكية مع أحكام النظام العام الواردة في المواد من 103 إلى 108، إلا إذا كانت بنودها أكثر فائدة بالنسبة للمقرض.

## المادة 200

يجب على المقرض الخاضع لأحكام الباب الثاني من القسم السادس والمتعلق بالقرض العقاري، أن يطابق داخل أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، عقود القروض العقارية الجارية مع أحكام النظام العام الواردة في المواد من 132 إلى 134 والمادة 140، إلا إذا كانت بنودها أكثر فائدة بالنسبة للمقرض.